

٢١٧ر٣

ج . ز

حاشية على شرح المنهج (قطعة منه) للزيادي
، علي بن يحيى - ١٠٢٤ هـ . كتبت في القرن
الثالث عشر الهجري تقديرا .

٥٢٤٥

٣١ق ٢١س ١٥×٢١سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، ناقصة
الآخر .

الاعلام ١٨٥:٥ الازهرية ٥٠٢:٢

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب

الاسلامية أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

ج - حاشية الزيادي على شرح زكريا الانصاري

٤١٧١٥

٤١٥١١١٧

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No.: الرقم Date: التاريخ

٧٤٥

رقم ٢٩٢
مكتبة - مكتبة

الرقم ٥٧٤٥

كتاب حاشية شرح
المنهج لشيخ مشايخنا الامام
العالم العلامة العمدة الفقيه
نور الدين علي الزياتي
جزاه الله تعالى خيرا

ونفعنا به والمسلمين

وصلّى الله على

سيدنا محمد

وعلى اله

وصحبه

اجمعين

امين

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٥٧٤٥ ف ١٧١٥
الصفحات: ١٧١٥
المؤلف: الزياتي، علي بن يحيى
تاريخ النسخ: الثاني عشر

اسم الناشر: -
عدد الأوراق: ١٠٨
ملاحظات: -

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المبتدئ بالافعال المبتدئ للنول المتقرب اليه بالسؤال المومل لتحقيق الامال الذي خلق افعال المكلفين ووفق من اراده التفقه في الدين واشهد ان لا اله الا الله ذو القوة المتين واشهد ان محمدا عبده ورسوله خاتم النبيين والمرسلين صلى الله عليه وسلم عليهما وعلى آله وصحبه يوم الدين

صلوة وسلاما دائمين الي يوم الدين **وبعد** فان شيخنا شيخ الاسلام البحر الذي لا يفضضه المانح والخبر الذي لا يبلغ منه الملاح من نصيبه علما للعلم سيما في هذا العصر الذي ركت فيه ربحه وخبث مصايحه خاتم المحققين علي بن الحسن نور الله والدين الزيادي طال ما له عليه غلبه فضلاء المسلك العصران يرد ما علي طر المنهج لشيخ الاسلام الذي يحتاج الي الطويل والفهم الجليل ذوي الفوائد العزيرة والمولدات العجيبة صفوة المصنفات وخلاصة المؤلفات من رد الشريد وخرق كل بعيد وجمع اشياء المذهب فاجابهم الي ذلك فاجابهم الله كافلا لمفيد اطلعه او اطلق قيده او مطلق لم يفهمه او مشكلا لم يفهمه او سوال اهله او بحث اغفله ومبينا فساد كثير مما فهم من كلامه علي خلاف الصواب حتى رمى بالذهول والاضطراب اجزل الله له المنة واثابه علي ذلك الجنة ورضه علي ذلك العرش الطيبني واعاد علي علي حياي ومحبي من بركاته وبركة علومه امين . **بسم الله الرحمن الرحيم**

قوله ويجوز حقا اي يصيرهم لاجل لغتهم معانيه فهو بالجملة لا بالخاصة المهمة **قوله** وهو العلو فهو من الاسماء المحذوفة لا يجاز كيد ودم ببيت او ائلهما علي السكون وادخل عليها هرة الوصل لتعذر الابتداء بالسالكين **قوله** من رحم اي من مصدره لانه الاصل في الاشتقاق اي بعد تنزيله منزلة اللازم وتعلقه الي فعل بالضم **قوله** والرحمن ابلغ من الرحيم قال السيد تلك المسألة اما بحسب شمول الرحمن للدارين واختصاص الرحيم بالدارين كما ورد عن السلف يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا والآخرة وكذا ما ورد عنهم ايضا يا رحمن الدنيا والآخرة لان رحمة الدنيا تعم المؤمن والكافر واما بحسب جلالة النعم ودقتها **قوله** لان زيادة النعم تلي زيادة النعمة المعنى اي غالبا ولا تنقص بخلاف الابلغ من جازر **قوله** ام بالفقائل الفضائل جمع فضيلة وهي النعم الالامة كالعلم والشماعة والفاضل جمع فاضل وهي النعم المتعدية كالاخيار **قوله** بمعنى التسليم اشارة الي ان اسم المصدر الذي هو السلام ياتي بمعنى

نسخة
ركبت

او جعله لا يرد

المقران

بمعنى المصدر الذي هو التسليم وذلك واقع في اكثر من كثير او فعلا لا يفهم من توهم ان السلام هنا من اسم الله تعالى انتهى **قوله** موتنا بيننا اي بعد نبوته حال حياته ولو اعيى وغيره من ومن ثم عدوا محمدا بنينا يكره في الله عند صحابته مع ولادته قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بثلاثا مشهورا ايام وشملت من لا تسروا الحن وكذا الملايكة بنا علي انه مرسل اليهم وهو الامم وعد لبعضنا المحدثين من ربه قبل النبوة ومات علي بن الحسين في كنفه كزيد بن عمرو بن نفيل صحابيا **قوله** لتتمثل الصلوات اليهم اي ياتي الصلوات اليهم ليسوا بالانبياء صلى الله عليه وسلم **قوله** علي من ذكرهما مبتدئا والاسمية لازمة للمبتدأ او يكن شرطها لافالازمة له غالبا بحيث تضمنت اما معني لا يتعدا والشرط لزمتهما الفاو لصوق الاسم اقامة للانتم وهو الفاو لصوق الاسم مقام المعلوم وهو لا يتعدا والشرط وايضا لا يشتر في الجملة **قوله** العلم بالاحكام خرج العلم بالذوات والصفات كتصور الانسان والبياض **قوله** المشريعة خرج العقلية كالعلم بان الواحد نصفه لاثنين والحسية كالعلم بان النار محرقة **قوله** العلم بالعلمية العلم بالعلمية اي الاعتقادية كالعلم كالعلم بان الله واحد **قوله** المكتسب خرج العلم الذي لا كسب فيه كعلم جبريل **قوله** من ادلتها التفصيلية خرج العلم بالاحكام الشرعية المكتسب من الادلة الاجمالية كعلم الخلافة والحكم الشرعي خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف لا من حيث انه مخلوق

لله تعالى كما في قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون والحكم على قسمين تكليف
 ووضع والاول يتقسم الى تكليف وتب وتخير وكراهة وابعاد والثاني
 يتقسم الى خمسة سبب وشرط ومانع وصحيح وقاسد **قوله** عنها ج
 الطالبين **تنبيه** التحقيق ان اسما الكنية من حيث علم الجنس لا اسمه
 وان هو اعتباره ولا علم الشخص خلافا لمنزعه وان الف فيه مما يحتاج رد
 اليه ليس هذا محله وان اسما العلوم من حيث علم الشخص انتموا به
قوله مع ابدال الغير المعتد به فيه ادخاله اليه في جيز الابدال
 على الماخوذ وادخاله اليه في جيز الابدال على الماخوذ وفي جيز الابدال
 والتبدل والاستبدال على المتروك وهو القصيص وحيث هذا التفصيل
 على من اعترض المتن واصالة بآية وجد لنا هم جنتين ومن
 يتبدل الكفر باليمان فقد ضل وقدمه على جيز الابدال وكوه
 على الماخوذ كما في قوله وبدلنا الى خبيس بسعد **قوله** على الراغبين
 اي المتهمين على الجيز طينا لجبارة معاينه **كتاب الطهارة**
قوله لغة الح عرفها هي غرقة المالكى يا طه صفة حكيمه توجب الوضوء
 استباحة الصلاة فيه او فيه اوله قال قال اوله عن خبث والاخير
 عن حدث والصماير الثلاثة عايدة على الموصوف فالاول للخبث والثوب
 والثاني للمكان والثالث للشخص ويرد عليه الاعمال المستوتة
 وكوهها **قوله** ما يسمى ما اى عندها هل للمساك والعرف **قوله**
 ذنوب من ما على حديث مضاف الى منطوق ذنوب ومن تعبر بعبده
 او هي مع مدخوطا في محل نصب على الحال انتهى غيره **قوله** وهو ما لا
 يتميز في راي العين قد دخل فيه التراب وهذا يقع فيه شيخة القبا
 والولي

٨
 ٩
 ١٠

والولي الصرا في **قوله** مستغني عنه هو ما يمكن صوته عن الما **قوله**
 لالراب هو شامل للتراب المستعمل حتى لا يؤثر التغيير وهو قضية
 العلم الثانية وقضية التعليل موافقة لما في الجمهور ان لا يؤثر كما
 المستعمل وما اظهر كذا قاله الشارح والمعتد انه لا يؤثر لان الحكم اذا
 لعلمين يبقى الحكم ما بقيت سلة **قوله** ولو مستحفا بغير يولو من مغلظ
 وفيه وقفة كما قاله الشارح **قوله** متشعق اي استعماله لانا لاحكام الشرع
 انما تتعلق بافعال الكلفين والنتي عن تقدير هذا هنا بتقديره فيما تقدم
قوله منطبع اي مطوق اي ما من شأنه ذلك كحديد بجوف **قوله** في بدن ولو بدن
 البرص وان عمدا البرص وميت لانه محترم كما في الجاه **قوله** فلا يكره المتحن
 بالنار اي ابتداء بخلاف الشمس اذا سخن بالنار قبل تبريد فان الكراهة باقير
 اخذ من مسيلة الطعام وهي ما لو طبع به طعام ما يع فانه يكره تناول
 فالحا تدل على عدم ذوال الكراهة بالتسخين بعد لتشميسه وقيل تبريد
 اما اذا برد ثم سخن فالحا زالت ولا تعود بعد ذلك **قوله** من طهاره الحدث
 ولو حدث غير ميميزا اذ اربا لطواف به وانما ثبت للما حكمه الاستعمال
 بعد فصله عما استعمل فيه كما كان جاو منكب المتوضي او ركنيه او حسا
 كان الفصل من يد المتوضي ولو ابي ييل الاخرى ومن راس الجنب الى نحو
 قدمه مما لا يغلب فيه التفاضل خلافا لفصله من نحو كف الاول الى
 ساعده او راس الثاني الى صدره فانه لا يؤثر ونية الاغتراف مانعة
 للاستئصال وان الفصل وحله اذا دخل مريدا لطهاره يده ولو البصر
 بقصد الفصل عن الحدث او لا يقصد بعد بنية الجنبا وتثليث
 غسل وجه المحدث او بعد الغسلة الاولى ان يقصد ترك التثليث وعد

مها

وكلها في هذه الصور الثلاث موجب له اي للاستعمال وان لم تنفصل يده
عند كثرته ان يغسل ساعده بما في كفه وان يحرك يده فيه ليحصل له سنة
الثلاثين والصوره الاولى من الثلاث هي بيده الجنب والثانيه هي قوله
بعد تثليث غسل وجه المحدث والصوره الثالثه هي قوله بعد الغسله
الاولي ان قصد ترك التثليث **قوله** لتخل خلياها المسلم اي الذي يعتقد
توقف الحل عليه كما هو ظاهر انتهى بن حجر يخرج لهذا القيد الحنفى الذي
لا يعتقد توقف الحل على الغسل بل على الاقطاع فقط فلا يكون الماستعلا
لانهم يستعمل في ما لا يد له منه لعدم توقف الحل عليه عنده **وقوله** المسلم
مثال لا قيد فلا فرق بين المسلم والكافر حتى لو لم يكن طاهرا ولا سبيد
واغتسلت بغير هذا حكمه ما غسلا بالاستعمال **قوله** والوضوء
المجدد ومثله فضل من نوى الاعتزاف وما غسل به الرجل بعد مسح
الحف لانهم لم يزلوا ناعا بخلاف ما غسل به الوجه مع بقا التيمم لرفع
الحدث المستفاد به اكثر من فرض **قوله** يغدا ديا ما بالدم مشق على
ما صحح الراغب في رطل بعداد فانها ما به وثمانية اوطال وثلاث رطل واما
على ما صحح النووي فيه فانها ما به وسبعة اوطال وسبع رطل واما
على ما صحح الراغب فيه فانها اربع ما به واحد وخمسون رطلا وثلاث
رطل وثلاث اوقيه وعلى ما صحح النووي فيه اربع ما به وستة واربعون
رطلا وثلاثه اسباع رطل **قوله** ولا يقبله قاله في المجموع ولا ذلك
من باب حمله على خلافه لان الحمل الضيق اي لا يقبله ولا يلتزمه ولا يصير
عليه قال تعالى مثل الذين حملوا التوراه ثم لم يحملوها اي لم يقبلوا احكامها
ولم يلتزموها بخلاف حمل الجسم خوفا فلا تحمله الحراي لا يطيقه
لثقله

لثقله وحمله الخبر على هذا اليرى بالنسب بين القلتين فايده انتهى **قوله**
يجوز لفتح الها والجيم فيه بغرب الدينه اي لا يجوز الحرين **قوله** في المربع
الح اما الدور كما لا يبرق ما ذراعان طولاً وذراع عرضاً والمراد بالطول فيه
العرض والمراد بالذراع فيه ذراع الجوار وهو ذراع وربع وقيل ذراع
ونصف وبالعرض فيه ما بين حايطي لير من ساير الجوانب **قوله** بقدر
معين من الاشياء المغيره هو توضيح المراد من هذه العبارة ان يغير شي
معين مغيرا للمحسنه كطول رءفان مثلا فتضبط الصفة الحاصله
من ذلك المغيره بفرض وقوع ذلك القدر على تقدير نقص الجسمانيه
فان ظهرت تفاوت في الصفة بانما اشتدت عما كانت حكما بضرر نقص
ذلك القدر الذي حصل به قصد التفاوت والا فلا كما قاله شيخنا
غيره رحمه الله **قوله** والتقدير يري قال بعضهم ويعرف زوال تغيره
التقدير يري بان يرض عليه زمن لو كان تغيره حسا لزال عادة او يرض
اليه ما لوصف الى المتغير حسا لزال تغيره وذلك بان يكون بجنبه
غيره فيه ما متغير فزال تغيره بنفسه بعد سنة او بما صبت عليه
فيجاء ان لهذا البتة زوال تغيره انتهى شرح روض **قوله** اما اذا زال
حسا بغيره الى اخره لوزال التغير بجماد وعاد طهورا كما في قمار بالتقاله
وبدل له التثليل بالخاط **قوله** ولا يملقات يجس اي ولو لم يملظ
قوله ابصيراى مقدره لحق له واي قوي النظر ما لا يراه غيره قال
التركش فالظاهر المعنوي كما في سماع بعد الجمعه **قوله** كقيل من
شعر يجس اي من غير مغلط اي لغير القصاص والراكب فانه يعني
يخسه مطلقا **قوله** وحيوان متجس المنقذ اي بالنسبه اليها

وكافور لا من كونه صندل كمن يمس لصنعة **قوله** فيحرم استعماله فم
من حرمة الاستعمال حرمة الاستيجار على الفعل واخذ الاجرة
على الصنعة وعدم العزم على الكاسر كالماء **قوله** مع الخيل
ومن ثم قالوا لو صدي انا الذهب بحيث ستر الصدي جميع ظاهره
وبايطه حل استعماله لقوات الخيل والخيل بالضم من الاختيال قال
الواحد الاختيال مأخوذ من الخيل وهو التشييد بالشئ فالمختال
يتخيل في صورة من هو اعظم منه تكبرا **قوله** اولعصها لزينة
وان صغروا كالبضبة فيما ذكر شهر الدرهم في الاثالا طرحها فيه
يفتح لا كراهة الشرب منه وكل فتح الفم لما النازل من ميزاب
الكعبة وان قصده اي الا ان قرب منه بحيث يعد مستعلا له وتخل
حلقة الاثا ورأسه وسلسلته لا تقصاها عنه ومحل ان لم يتم
الراس انا كما هو ظاهر ان كان ذلك من فضة لا من ذهب ولو تعددت
ضبات صفار لزيينة مقتضى كلامهم حلها ويتعين حملها على ما اذا لم
تصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة ولا فينبغي تحريمها لما فيها من الخيل
وبه فارق ما ياتي فيما لو تعدد الدم المعقوع عنه ولو اجتمع اكثر على احد
الوجهين فيه وحاصله ان اصل المشقة المقتضية للمعقوع وجوه
وبه يبطل النظر لتقدير الكثرة لغرض الاجتماع ولهذا المقتضى للحرمة
الخيل ولو موجود مع التفرق الذي هو قوة الاجتماع انتهى بنحو
قوله كان مسلسل بفضة الخ سلسله الشرفى الماعنه بعده
ولم ينكر عليه فصارا جماعا لكن قال الشرفى قد سقيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيه كذا وكذا لظاهرنا لا شاره عاينه الى الاثا بصفته

التي

التي هو عليها عنده واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن ذلك
بصفته خلافا لظاهره فلا يقول عليه **قوله** باب
الاحداث هي اربعة اي لا غير والحصر فيها تعبدى وان كان
كل منها غير معقولا المعنى فمن لم يقس عليها نوع اخر وان قيس
على جزئياتها والسبب لغة ما يتوصل به الى المقصود واضطلالا
وصف ظاهر من ضبط معروف للحكم اي تفضل لو متروك شمل كلام المفسر
الدم الخارج من المباسور ويود اخل الدبر لا خارجه والياسور
نفسه اذا كان نائبا داخل الدبر يخرج او زاد خروجه والحدث
يطلق على الخروج ويطلق على الخارج ايضا **قوله** والفج منه
اي صار لا يخرج منه شي وان لم يلحظ كما قاله الفزاري وهل المراد
النسداد القبل والمبرمعا حتى اذا بقي احدهما منفصلا كان الحكم له
او يكتفى بالنسداد احدهما ظاهر كلام الجمهور الثاني وقال ابن النقيب
انه اقرب اذا كان الخارج من الثقبة يتاسب المنسد كان النسداد
القبل فيخرج بولاً والدبر فيخرج منها غايط من غير اطلاع منه على شئ
قال لكن يشك لما اذا كانا الخارج ليس معقولا الواحد منهما انتهى
وظاهر كلام الجمهور ان تقضيه ايضا كاعرف واشترطا للصبر
النسدادها معا خلافا لظاهر كلام الجمهور انتهى سعاد **قوله**
اما بالنسداد الخلقى اي بان صار لا يخرج منه شي **قوله** موافقته
او مخالفته لكن يستفاد من تغييرهما لا بالنسداد كما اشار اليه
المؤوي في نكت التنبيه انتهى سعاد **قوله** وحيث اقيم الى اخره
ظاهره رجوعه للنسداد العارض والخلقى والمعتد خلافا في

الذي هو عليها عنده واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن ذلك

الحال في تثبيت المنفعة جميع الاحكام على المعتد وتغييرهم بالمنفعة يخرج
المنافذ من خروج منها ليس يتاقتض خلافا لبعض المتأخرين تخرج في المجموع
عدم انتفاضا لوضو اذا نام مكانها اي لا تنقبة المنفعة من الارض
قوله اما من يداي الموجب للغسل فلا ومثله الولادة بلا بدلا على المعتد
خلافا لقال بعض لولد فانه ينتقض الوضوء ولا يوجب الغسل وفائدة
عدم المنفعة صحة الغسل قطعا على ما قيل والخلاف انما هو في صحة الصلاة
خلافا لقول بالانتفاض فانه اذا اغتسل لم يتوضا فان فيه خلافا
وفائدة ايضا كيفية النية في الوضوء فان قلنا بتفاديه نوى سنة
الغسل ولا نوي رفع الحدث **قوله** يحنون واغما اي ولوع التكليف
خلافا لبعض المتأخرين **قوله** او نوم اي لا يغير بني فان نسرا لانه المتغير
كما حكى عن الشافعي اوبانه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح فالمراد
زوال تصرفه وهو التمييز ما يارتفعه بالجنون او تعارفا لا غما
والسكر ونحوه واستناره بالنوم ونحوه انتهى اسعاد ولو نام غير ممكن
واخبره معصوم كالحضر بنا على الاصح انه بني بانه لم يخرج منه شيء
لم ينتقض وضوءه واعتدله بعضهم وقد يارفعه قاعده ان ما نيط
بالظن لا فرق بين وجوده وعدمه كالشقة في السفر انتهى جرح
قوله ولا يمكن لنام قاعدا هزيل الخ لا تناقض بين كلام الشرح
الصغير والروضة والتحقيق والمجموع لان كلام الشرح الصغير
فمن هو مفرط الهزال بحيث يفتي بين مقدمه والارض بخلاف لا يان
معه الخروج وكلام الروضة وغيرها في هزيل ليس مفرط الهزال
قوله ذكر وانتي اي ولو من الجن اذا تحقق لا يوثق او الذكورة على المعتد

ولو

ولو على غير صورة الرجل والمرأة حتى لو تصورت على صورة كلب
مثلا نقض لمسها وظاهر كلامهم انه لو اخبره عدلا بمسها لم ينحو
خروج منه في حال نومه متمكنا وجب عليه الاخذ بقوله
ولا يقال لا اصل بقا الطهارة فلا ترفع بالظن اخبره العدلا انما ينفذ
فقط لانا نقول هذا ظن اقامة الشاع مقام العلم في تنجس المياه وفي
غيرها كما ياتي في شح العيا بلبين حرو والمعتد خلافه فلا نقض
باخبار العدل بشي مما ذكر ويرده ايضا ما سببنا في قوله ومن يتيقن
طهرا او حدثا وظن ضدهما اذا الظن شامل لاختيار العدل **قوله**
وفي معناه للمحكم الاسنان ومثله باطن العين والعظم اذا وضع
فيقضى على المعتد خلافا لبعض المتأخرين **قوله** والشعر ولو
نبئت على العج **قوله** والعصا لمبان وان التصيق بعد حوارة
الدم لوجب فصله وان لم يجب فصله لخشية محذورتهم
منه لانه لعارض بعد ليل انه لو زالتا خشية وجب ولو قطع
الرجل والمرأة فقطعتين سوا تساويا ام لا فالمراد على بقا الاسم
فان بقي نقض والا فلا **قوله** لا محرم ولو احتملا لكانا مختلفين
بحرمه باجنبيات غير محصورات وفي هذه الحالة لو تك واحد
منهن جاز له وطبعا واذا مسها لم ينتقض وضوءه لانا لا نقض
بالشك وقد بعضنا الاحكام في هذه المسئلة **قوله** او اشل
وهو كما قال الشافعي منقبض لا يفيض وعكسه ومس العج
الاشل من المرأة ناقض كما حثه بعضهم والعصا لاشل حي
وقيل ميت والاشل ليس في العصور **قوله** يبطن كف سميت

بذلك لفظها الاذي عن اليد **قوله** وما بينهما وحرفها الح وما المراد بيين
الاصابع وحرفها فليل بينهما النفر التي بينهما وحرفها جوا بينهما وقيل
حرفها جانب الخنصر والسبابة والاشهاد وما عداها بينهما والاول
اوجه انتهى خطيب وكلام الشارح بخالفه حيث قال وحرفها الواحد
فيعلم من ان حرفها جانب الخنصر والسبابة والاشهاد **قوله**
ملفتي يشفريها على المنفذ الى المحيطين بها حاطة الشفتين بالغم دون
ما عدا ذلك ولو كانت له كفا تفتقا عملا وشلا انتفضا لوضو يس
كل منهما فان كانتا حادها عاملة والاخرى مثلا انتفضا العاملة
دونا لشلها كما هو مقتضى الروضه وغيرها وصح في التحقيق انتقص
يكل منهما وهذا التفصيل ياتي في الذكرين وهل يعرف عمل الذكر بالبول
بدا والجماع وجهات في زيادة الروضه قبيل الصدق لكن قوة كلامها
تقتضي ترجيح الاول انتهى ابن قاسم وحل كلام الروضه على الرايد
غير المسامحة للاصليه سواء كانتا على معصم او معصمين وكلام
التحقيق على ما كانت الزايده مسامحة للاصليه سواء كانت على معصم
او معصمين **قوله** ومن مصحف وهو اسم المكتوب من كلام الله تعالى
بين الذنبتين **قوله** وورقه ولومين ورا ثوب **قوله** جاز حمله اي فيها
اذا خاف عليه ضياعا **قوله** بل قد يجب اي فيما اذا خاف عليه غرقا
او حرقا او كافرا او تنجسا **قوله** وقال ابن العاد انه الاصح وظاهر
انه اذا لم تنقطع نسبتة عن المصحف فانا نقطعت كان جعله جلد كتاب
لم يحكم مسده قطعا **قوله** كصندوق ومثله كرسي وضع عليه كاهو
ظاهر **قوله** كالجو يوحده منه انه لا يدان يكون مما يكتب عليه عادة

حتى

حتى لو كتب على عود قرانا للدعائه لم يحكم مسه موضع غيرا لكتابته انتهى
خطيب **قوله** كالنظام وهي ورقه يكتب عليها شيء من القرآن وتعلق على
الرأس مثلا للتبرك وتكره كتابتها وتعليقها الا اذا جعل عليها شيء
او نحو **قوله** وان اقتضى كلام الراعي حل فيما اذا قصد لها كلام الراعي
هو انه قد لا تاتى بخلافه الجنب اذا قصد القرآن وغيره فانه يحكم
بالعدم للتعبية لانه عرض لا يحسن للاستتباع وخرج بالحل المس
فيحكم مس القرآن الذي في التفسير كما افتي به شيخنا الرملة رحمه
الله وان كان ظاهر كلام الجلال المحلى في شرح الاصل عدم التبرير
ويمكن حمله على التفسير لا على القرآن الذي فيه **قوله** وقال الراعي
يعمل بطن الطهر بعد تيقن الحدث والاقرب حل كلام الراعي على ما
اذا تيقن الحدث والطهر ثم بعد الفراغ شك في طهر بعض اعضائه
فانه لا يجب عليه غسله وصدق ان يقال رفعنا يقيين الحدث بطن
الطهر وهذا كلام صحيح في حد ذاته لكنه يعيد عن المقام وفي المصنف
عن الشامل انما قلت ان تنفضا لوضو بالنوم مضطجعا لان الظاهر
خروج الحدث فيصدق ان يقال رفعنا يقيين الطهارة بطن
الحدث بخلاف عكسه انتهى فقال كان الراعي ارا حاد كونه
ابن الصباغ فانه عكس عليه واول ما في المهمات حل كلام الراعي
على صورة واخذه في كلامه عقب قوله ان تيقن الحدث يرفع
ظن الطهارة وهو صورة من لا يتنادا التحديدا اذا جهل السابق من حدثه
وطهارة ثم تذكر انه كان قبلا مما من طهره فانه ياخذ بالطهارة كما سبق
فيكون حينئذ رافعا لحكم يقيين حدثه الواقع بعد الطهارة الاولى

بطناً خال الثانية ومسند هذا الظن عدم اعتبار التخيلا في انقياس السعد
قوله لانه ينفق لطهر وشك في انقضاء عبادته ابن المقرئ في شرح
 الارشاد يعني من علم انه قد مر منه طهر وحدث ولكنه جهل ان
 متهمه فانه ينظر فيما قبله فان علم انه حدث ما منه كان بعد طلوع
 الشمس مثل نظر الحاله قبل الطلوع فان كان محدثا قلنا له ان
 متطهر لا نكث متيقن طهارة رفعت حدثك الاول والحدث الثاني يحتمل
 ان يكون بعدها فيبطلها وان يكون قبلها والحدثان متواليان فيبقى ولا
 مل لها وان كان قبل الطلوع متطهر اقلنا له ان لا نكث لان حدث لانك
 تتيقن حدثا رفع طهارتك لا وفي ثمر الطهارة الثانية يحتمل ان تكون بعدها
 فترفعه وان يكون قبله والطهارتان متواليان فيكون محدثا والاصل
 بقاؤه ولكن بشرط ان يكون من عادته التجديد ما من لا يعتاد التجديد
 فيبعد معه تقديره في الطهارتين وتاخر الحدث بعد هائل الظاهر
 ان طهارته وقعت عن حدث فيكون متطهرا انتهى وهي في غاية الوضوح
 فان علم قبلها طهرا وحدثا وجهل سبقهما نظرا قبلها واخذ بمثله
 فان تيقنهما قبله وجهل السابق اخذ بقدره وهكذا ياخذ في الوتر
 بصدقه وفي الشفع بمثله مع اعتنا وعادة تجديده انتهى عنياب
قوله لزوم الوضوء بكل حال اي لان ما قبله في غير بطل يبقينا وما
 بعد متعارض ولا بد من طهر معلوم او مظنون **فصل** في اداب
 الخلا **قوله** ان يقدم يساره اي او يدها لوقطعت **قوله** ويمينه
 لا تصرفه اي او يدها لوقطعت **قوله** لماسية اليسار ارجا خدام من
 التعليل ان كل مستنقذ كالحمام والمستم والسوق ومحل المعصية

ومن

ومن الصاغة مكان قضاها في استحباب تقديم اليسار او يدها
 عند دخوله واليمين او يدها عند انصرافه واخذ منه الزركشي ان لا
 تكرمه فيه ولا اهانه يكون باليمين وفيه نظر والمعتد ما يكون
 باليسار ولو دخل من مسجد لمسجد فالعبرة باليد لان المساجد المتلا
 كالسجدة الواحدة وكذا بقاها فيها لو خرج من مستنقذ لمثله فالعبرة
 باليد ايضا ولو انتقل من الكعبة للمسجد الحرام او عكسه فيقدم
 يمينه دخولا وخروجا **قوله** وبعضهم اخذ بمقتضاهما الى اخره هو
 الجلال المحلى في شرح الاصل وكلامه عجول على ما اذا خشي التخص لو
 لو اعتد اليساره حال قيامه فان لم يخش التخص لما اعتد لسااره اعتد
 اليسار وهذا جمع بين الكلامين والمعتد ما اقتضاه كلام المتأخر من
 اعتد اليسار حال الجلوس فقطرون حال القيام والعبرة في الاستقبال
 والاستدبار بالمخرج لا بالصدر ولو استقبل ولم يبل بل نقط
 او استدبر ولم يتغوط بليال فهل يحرم او لا الظاهر نعم غيره **قوله**
 ولا يستقبل القبلة اي المعمورة لان وخرج بالمعمورة ما كان قبله
 قبل لان كبيت المقدس فاستقبله واستدبره مكره وينبغي زوال
 الكراهة هنا لما اثر ولادة الحرم في القبلة والعبرة بالعين لا بالجهة
قوله وبحرمان بدونه اي السائر اي سوا كان المكان مستقفا او يمكن
 لتسقيفه خلافا لابن المقرئ **قوله** حولوا بمقعد في القبلة اي
 مبالغة في الردي عليهم **قوله** ولكن شرفوا وغربوا حول على اهل المدينة
 ومن رانا لهم اما اهل هذه البلاد في شرفا وغربا اي استقبال
 مشرق الشمس ومغربها فقد استقبلوا واستدبروا **قوله** ويمينه

ثلاثة اذرع فاقبل ولا يدان يكون له عرض وارتفاع في حق القيام الى محاذاه
سوته ولا يدان يكون سائر ايضا من قدمه الى سوته كما اني به شحنا
الرملي رحمه الله تعالى لان هذا حرم العورة ولا يشترط في سائر
المقبلة المتقدم عرض ولا ارتفاع لان القصد هنا الاسترواح
المنعظم كذا قال ابن حجر في شرح الارشاد والمعتد خلافه فلا
يد في كل منهما ان يكون له عرض وارتفاع **قوله** اما محض رقابنا
اي الذين لا يفضون ابصارهم عن نظره عورته ممن حرم عليهم
نظورها **قوله** حال قضا الحاجة بخلافه لا مع خروج الخارج فانه
لا يكره الا بدكرا وقران والمعتد انه لا يختص بحال القضا لان
هذه الاداب اي بعضها متعلقة بالمحل لا بالقضا **قوله** في ما اي
مباح اما المسيل والمملوك لغيره فيحرم فيه مطلقا وكذا يكره
باليد مطلقا خشية الجن **قوله** راكع يستغني عنه الكثير المستجر
بحيث لا تغافه نفس لبنة كالبخر المالح والبركان الجار فلا كراهة
فيه **قوله** الثقب هو التازل في الارض المستدير **قوله** وهو الشق
وهو التازل في الارض المستطيل **قوله** ومهبط زح اي وقت
هبوطها ومنه المراحيض المشتركة **قوله** ليلا يصيب رشاش
الخارج اي فيمنع من الاستقبال وهذا ما في الراعي وقال فيماروي
من انه صلى الله عليه وسلم كان يمتحن الریح ان معناه ينظر ابن حجر
فلا يستقبلها ليلا يعود اليه البول لكن يستند برها انتهى ونزع
الولي العراقي في ذلك لما في الاسته بار من عود الراحة الكريمة اليه
قوله ومحدث اي غير مملوك لاحد وتحكم في الملة **قوله** موضع اجتناب

المشرك بين الناس
قوله المشرك بين الناس
قوله المشرك بين الناس

اي لنحو حديث مباح اما الحرام فلا يكره بل وقيل يتدب تنقبير الم
لم يبعد **قوله** بشروا لوميا حوا والكراهة في الغايط انشد من
الكراهة في البول خلافا للرافعي في الشرح الصغير لان البول
يظهر سرور الزمان عند بعضهم بخلاف الغايط **قوله** صيانة
للشرع الخ ومن ثم لو اعتيدا تيان ما يزيل ذلك قبلها انتفت
الكراهة **قوله** وهو قوي دليل وهو محمول على ما اذا غلب على
ظنه خروج شيء منه لو لم يفعل **قوله** غفرانك نصب على انه مضمرة
يدل من اللفظ بالفعل وهو اغفر لي فهو منصوب لمحمد وقائمه
امسعاد **قوله** مذكورة في المطولات منها ان لا يتبرق ببوله
غايط خايما الا لعذر ومنها ان لا يكون حافيا ولا مكشوف الرأس
ومنها ان لا يستقبل الشمس اي عند طلوعها او غروبها هكذا فهم
لان هذه الحالة هي التي يمكن فيها الاستقبال بخلاف ما اذا صارت
في وسط السماء فانه لا يمكن استقبالها الا اذا نام على قفاه وحيثية
بوله على نفسه هكذا فهم وكذا القمر ليلا ومنها ان يكشف
ثوبه شيئا فشيئا اي قليلا قليلا الا لعذر ومنها ان لسدل
ثوبه كذلك قبل انتصابه والحيث قيل هو المكروه مطلقا وقيل
الشروط قيل الكفر وقيل الشيطان ولهذا قال الشارح والمراد
قوله ازالة للنجاسة يوخذ منه انه لا يجب على الفور وانما يجب
عند ارادة المقيم الى الصلاة وخوها وبحوزة خيره عن الوضوء
دون التيمم على الاصح في المروضة اي ان لم تمس ناصبا باث
يستنجي خرقة يلغها عليه **قوله** بما اي الا ما زمر فله حرمة

تمنع من الاستنجاء كما قاله الماوردي لكنه يجزي اجماعا والمعتداته
خلافا لا وفي **قوله** الى طبع الثياب اي فلا يعد مطعوما وان جاز اكله
بان كان من مذكى او كان من ميتة وقلنا يحل اكله على الجديد المروج
في الروضة انتهى والمعتد ما نضر عليه في القديم من حرمة اكله
وهذه المسئلة مما يفتي فيها على القديم **قوله** كيعر لا في جمعه بين
الما والحجر على ما نقل عن الغزالي ووجه بعضهم وسياتي في كلام الشارح
قوله كالحبزا لا اذا حرق فانه لا يمتنع الاستنجاء به لمخروجه عن
كونه مطعوما بخلاف العظم اذا حرق فانه لا يخرج عن كونه مطعوما
للمجنى لانه يعود لهم وقرما كان ودخل في الجامع مما كان من الحجارة
الحمر والذهب والمفضة اي ولم يربط ولم ينفذ كما تقدم والجواهر
النفيس **قوله** فان جف تعين الماء الا اذا بال ولا وجف ثم بال
ثانيا وعم الثاني ماعده الاول فانه يجزي الحجر ويؤخذ منه ان المسئلة
تتصور بما اذا كان الثاني من جنس الاول فلو بال ولا وجف
ثم خرج منه دم او قيع فانه يتعين الماء **قوله** وفي معناه وصول
بول النيب الى اي لان مخج البول فوق مدخل الذكر فالغالب
انه النيب اذا بال تنزل البول اليه فاذا تحققت ذلك وجب
تطهيره بالماء وان لم يتحققه لم يجب ولكن يستحب **قوله** وان لا
يطرا عليه اجنب من جنس اي مطلقا اي سواء كان رطبا ام جافا
يبدل على هذا تفصيله في الظاهر بين الرطب والجاف وقد اقتصر
الجلال المحلى في شرح الاصل على الجنس ومفهومه فيه تفصيل
بين الرطب والجاف والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعتز به وقد

سئل شيخنا الطنطاوي رحمه الله عن كلام الجلال المحلى فاجاب بما
تقدم اخذنا من كلام شيخه في هذا الكتاب **قوله** وان يع كل مرة عبارة
الاسعاد وقول الحارثي ومع جميع موضع الخارج صريح في وجوب
تعميم المحل بكل مسحة من الثلاث وان لا يكتفى بوضع الثلاث لجانبية والكو
وبخلاف المنقول في العزيز والروضة من ان الخلاف في الاستنجاء
وانه يجزي كل من الكيفيتين ويبدل لاجل التوريع اعظم وايدى العارفين
الى حسن اسنادها ولا يجزي احدكم ثلاثا اجماعا بحريته للصفتين وحججه
للمسرية وقوله بسبعة ثلاثا ليس صرحا في التعميم بكل مسحة نعم هو ظاهر
فيه وقد مال السبكي وابنا النقيب الى تعميم المحل بكل مسحة اذا التوزيع يده
لهب فائدة التثنية انتهى وقد تبين ما الشارح وخالف في ذلك الجلال
المحلى في شرح الاصل وقد الف شيخنا الشهاب البرلي في هذه المسئلة
واعقدا لاستحباب وكذلك الشيخ ابو الحسن البكري رحمه الله الف فيها
ايضا واعقدا لاستحباب واعقده شيخنا الرمي رحمه الله ما اعتد شيخه
من وجوب التعميم والمراد بالتوزيع شدة الاعتماد بان يعتمد على الجاهل
الايمان ومع جميع المحل ويعتمد على الجانب الايسر ويسمى جميع المحل وكذلك
الوسط وكيفية الاستنجاء بالماء اليسار ان يغسل بها ويصب الماء باليمين
بحيث يغلب على ظنه زوال النجاسة ولو شتم بالجهة اليسار منه من يده
وجميع غسلها ولم يجب غسل المحل الا في الشاوع خفف في هذا المحل حيث
اكتفى فيه بالحجم مع القدرة على الماء لا يعصا لما خربنا الا اذا شتم المراجعة
من محل لا في المحل فيجب عليه غسل المحل واطلاقهم بخالفه واما الاستنجاء
بالبحر فتشعر المرأة البول والغالب طهرا ليس من غير استعانة باليمين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

المختار

اذا طرأت بعد فراغ غسل الوجه فانه لا يكون تصارقه على العقد لها
 لصيانة المانع الاستعمال **قوله** كهدب وهو الشعر الثابت على اشقاد
 العين **قوله** وحاجب وهو الشعر الثابت على اعلى العين سمي بذلك
 لمنع الاذي عن العين **قوله** وخرج بالوجه والخنيخ الحمة
 ان شعر المرأة والخنيخ اذا خرج عن حد الحمة لقسما لا ولانها لا تتدبر

كفايته في فصل فيه بين الكثيف فيجب غسل ظاهره وباطنه **تنبيه**
 ذكرنا في الفصل انه يعنى عن باطن العقد اي عقدا الشعور اذا انعقد
 بنفسه والحق لها من ابتلى بخوطبوع لم تنق يا صول شعرة حتى منع وصول
 الماء اليها ولم تمكنه اذا لم تكن صريح شيخنا شيخ الاسلام بخلافه
 وانتهى عنه وحمله على ممكن الا ان لا يغير صحيح لانه لا يصح التيمم عنه
 حينئذ الذي يتجذ العفوق عنه للمضرون فان امكنه خلق حمله فالذي
 يتجذ ايضا وجوبه ما لم يحصل له به مثله لا تحتل عادة انهما بن حجر
قوله ولو خلق له وجهان وجب غسلهما الخ اي اذا كانا اصليبين
 واحدهما اصليا والاخر زايدهما اشتبهما الزايدهما الاصلي اما اذا تميز
 الاصلي من الزايدهما فيجب غسل الاصلي دون الزايدهما لم يكن على
 سمته والا وجب غسله ايضا ويجوز هذا التفصيل في الراسين
 فيقال ان كانا اصليبين كتنق مع بعض احدهما وان كانا احدهما
 اصليا والاخر زايدهما اشتبهما الزايدهما الاصلي فيتنعين مع بعض
 كل منهما وان تميز الاصلي من الزايدهما تنعين مع بعض الاصلي وهل
 يكفي مع بعض الزايدهما فقط محل نظره وهذا كله بحسب الفهم
 به عليه شيخنا الطنطاوي قياسا على اليدين والرجلين **قوله**
 والمراد بفصل الاعضاء المذكورة انفسها ولو لم يغسل غيره بلا اذنه
 او سقوطه في نحو فخران كان اذا كرا للنية فيها بخلاف ما وقع بفعله
 كتحريمه المظرو مشيه في الما فلا يشترط فيه ذلك **قوله** ابدوا
 بكم اي ابدوا لله به والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المسبب **قوله**
 ولو انفس محدثا في اخره ولا بد ان تكونا لينة عند ماساة الماء

للوجه كما تقدم فلا فرق بين ان يكون الما قليلا وكثيرا خلافا لابن
 المقري في تقييده بالكثير وان القليل اذا انفس فيه لا يحصل له
 الا الوجه **قوله** لان الغسل يكفي للمحدث الاكبر اي فيما اذا انق
 بنية صاحبه له انتهى بن حجر وهذا التحليل يقتض بغسل
 الاسافل قبل الاعالي فانه يكفي للاكبر ولا يكفي هنا فالمراد عليه
 عليه التحليل الثاني وهو تقدير الترتيب في الحظاظ لطيفة
 لا تظهر في المحس هذا اذا لم يغتسل منكسبا بالصبي عليه والام
 يحصل له سوى الوجه كما مر وما انفاسه فيكفي مطلقا ولو اغفل
 لعة من غير اعضا الوضوء اجزا مطلقا اي سواء مكثام **قوله**
 وسن استياك مطلقا اي طولا وعرضا يدل قوله وسن كونه
 عرضا وهو لغة ذلك وشرا استعمال عود وكفه في الاسنان
 وما حوطها **قوله** مطهرة للغم بفتح الميم وكسر ها اي الى تنطفه من
 الرايحة الكريهة **قوله** واولاه الا واكل ثم بعده النخل ثم الزيتون
 لقوله صلى الله عليه وسلم الزيتون سواكي وسواك الانبياء من قبل
قوله تختل اي طاهر فلا يكفي الخمس اخفا من قولنا السواك مطهرة
 للغم والخمس بخسة على العقد **قوله** لا اصبيعة المتصلة والمعتبر
 ما اقتضاه طلاق اصله من ان اصبيعه لا تجزي مطلقا اي سواك
 متصلة ام منفصلة بخلاف اصبع غيره فلا تجزي الا متصلة لانه
 منفصلة **قوله** ولكن كره الاستياك بخلافه ان الله بغير سواك
 كما صبيعه الخشنة على القول بانها لا تحصل لها الاستياك **قوله**
 بعد زوالها في بغير سبب يقتضيه فلونام بعد الزوال او اكلها ناسيا

او جاهدك او مكوها واحتل حصوله للتغيير منه فلا كراهة في ازالته
فان قلت مقتضى القياس على دم الشهيد ان تكون ازالة الخوف بالاستياك
محرمه فلم قيل فيها بالكرهه اجيب بان ازالة دم الشهيد تفويت
الفضيلة على الغير بغير اذنه ولا يجوز التصرف على الغير الا لمصلحة
والمستاك متصرف على نفسه وانما نظير ازالة دم الشهيد ان يسرك
مكلف صايما بعد الزوال بغير اذنه ولا شك في تحريمه انتهى ابن ابي
شريق **قوله** وخالفوا في افعالهم طيب ومعنى كونه طيب عند الله
شناؤه تعالى عليه ورضاه به وبذلك فسره الخطابي والبغوي غيرها
فلا تخفى يوم القيامة وفاقا لابن الصلاح وقال الشيخ عز الدين
بزعيد السلام تختص لتغييره بذلك في رواية مسلم واجيب
بان ذكر القيامة فيها لكونها محل الجواز لا ليقيد بها انتهى ابن ابي شريق
قوله ولان التغيير قبل الزوال يكون من اثر الطعام غاليا ولو اصل
كرهه ازاله قبل الزوال ايضا اي بعد الجهر نزول الكراهة
بالغروب وتعود بالجهر **قوله** وصلاته ولو في اثنائها بفعل قليل خلافا
لبعض المتأخرين قال في المهمات والمتجه تسببه لسجد في الثلاثة
والشكر والطواف **قوله** والمراد بالمال هذا بالنسبة للسنن
الفعلية التي منه ما بالنسبة للسنن الفعلية التي ليست منه
فاوله السواك وما بالنسبة للسنن القولية فاوله التسمية
وهذا يجمع بين الاقوال المختلفة انتهى على **قوله** بان يغير النية
بالتسمية عند الوضوء كما يقرر لها بتكبيره الاحكام ولهذا ارفع
ما قيل قرفها مستحيل لانه ليس التلغظ بالنية ولا يعقل

التلفظ

التلفظ معد بالتسمية اي يتلفظ بالنية بعد القرن **قوله** اما اذا
تيقن طهرها اي وكان مستندا ليقين الغسل ثلاثا اما اذا كان
مستندا ليقين الغسل مرة فسيأتي في كلام الشارح بقا الكراهة
قوله فاما يخرج من عهدته باسقاطها فسقط ما قيل ينبغي اشتراطها
بالاولى لتيقن طهرها كالكراهة اذا تيقن طهرها ولو كانت
التجاسة المشكوك فيها مغلظة فلا نزول الكراهة الا بالفسل
لسبعا احداهن بتراب طهور **قوله** مستحق اي للاعتداد بظهورها
فلو قدم الاستنشاق على المضمضة حصل هو دون المضمضة
وانا في ظاهرها بعد على المعتمد كالو تعوذ قبل الافتتاح فان التعوذ
يحصل دون الافتتاح **قوله** وجهي لاسنان واللفات وليس
امرارا الاصبع عليها اي السبابه من اليسرى كما قاله الاسنوي
والاذري والذكر كشي لان اليمين يكون فيها الما اذا جمع انتهى **قوله**
الى الخيشوم وليس الا شفتا وذلك بان يخرج الاستنشاق بافي
القدم من ما وادي وليس كونه بيد اليسرى اي اصبع اليسرى
والمراد بالخصر **قوله** فتشليت لغسل ولو للسلس على الوجه
وسم لراس وعامة وجبهته لاخف ولو نوضا مرة ثم مرة ثم مرة
لم تحصل فضيلة التشليت بخلاف نظيره في المضمضة والاستنشاق
لان الوجه واليدين متباعدان فيبقى الفراغ من احدهما ثم الانتقال
الى الاخر والاخف والغم كعضو واحد مجاز تطهيرها معا كاليدين
كذا نقله في المجموع عن الشيخ ابي محمد الجوهري واقره وخالفه الروياني
والغورياني وغيرهما فقلوا حصولها ما قد يجرى بان القرص لا يستطاع

وهو حاصل بذل لمراعاة الجماعة اولى من مراعاة اداب الوضوء **قوله**
بان يبنى على الاقل الخ اعترضوا بان ذلك لما يزيد رابعة وهي بدعة
وترك مستند سهل من اقتحام بدعة واجيب بانها انما تكون بدعة
اذا علم المخار اربعة وجيدة تكون بدعة **قوله** على نحو عامة وان لم
يضمنه على طهر الا ان يكون عاصيا بلبس نحو العمامة فلا يجعل
بالسج عليه كما استظهره لبعضهم واقسم قوله نعيم انه لا يكتفى بالسج
عليه استقلالاً وان لم يصح نحو العمامة ولا ثم صرح جزوا من راسه لا يكتفى
اخذ من قوله نعيم بخلاف غسل ما زاد على القوة والتجديد لا فانه
تحصل به السنة **قوله** ان يدخل سمحتيه اي راسها كما اشار اليه
بقوله والمراد **قوله** كحجته رجل محله في غير المحم اما المحم فلا **قوله**
وليس اليدان على الوجه وفي اليدين والرجلين بالاصابع الا ان
صب عليه غيره فيما لفرق والكعب وهذا هو المعتد **قوله** اطالة
عزته الخ ولو قيل القرض **قوله** وهي غسل ما فوق الواجب الخ الضهير
راجع للاطالة فالغرة والتجديد اسان الواجب والمستون واطالتهما يحصل
اقلها يادني زيادة وان سقط في الكمال غسل القرض لعذر **قوله**
ويقدر المسح مفسولاً واذا غسل ثلاثاً فالعبارة بالاخيرة **قوله**
ولو باجرة المثل اي فاضلة عن كفاية مومنه يومه وليالته فلام
يجد لها صلي واعادوا تعبيرهم بالاستعانة المتضمن طلبها جرى
على الغالب والافظا هو انه لا فرق بين طلبها وعدمه كما بدله تعليلهم
فاذا تمسك خالوا وان لا يكون بغيره وطرف ثوبه وكونها قاله
في الدخاير واذا استعان به يصب عليه ليس ان يقف الصاب على ياره

لانه امكن واحسن ادباً **قوله** وترك تنشف وهو اخذ الماء بحرقه وكونها
كما في الغاموس **قوله** والذكر عقبها اي حيث لا يطول بينهما فصل
عرفا فيما يظهر انتهى وليس ان يأتي بحج هذا ثلاثاً اي كما مر مستفصل
القبلة يصدره وافعا يديه ويصوه الى السماء ولو نحو اعني ومنه
الموضوء في الرشاش وان لا يلطم وجهه بالماء ولا ياخذ به اليد بكفيه
معا ووضع ما يغترف منه عن يمينه وما يصب منه عن يساره ويقدم
سليم استنجا عليه وصلاته ركعتين عقبه كالغسل والتميم والرش
من فصل وصوبها انتهى شرح الارشاد لابن حجر **باب**
مسما الخفين وذكره هنا لتمام مناسيته بالوضوء لانه بد لغسل
الرجلين بل ذكره جمع في خامس غرضه لبيان ان الواجب الغسل
او المسح واخره جمع عن التيميم لان كل مسحا يبيح او احاد يثبه صححه
كثيره بل متواتره ومن ثم قال بعض الحنفية ختان يكون مكافراً
اي مناصله كفراً انتهى **قوله** في الوضوء ولو وضوء سلس **قوله** رغبة
عن السنن الخ اي لا يشترط الغسل عليه لان حيث كونه افضل
منه سواء اوجد في نفسه كراهية لما فيه من عدم النظافة مثلاً
ام لا فاعلم ان الرغبة اعم **قوله** وشكا الى اخره اي لتجديد نفسه القا
صره شبهة فيه وقد يحكم كان لبسه محرم تعدياً انتهى وخروج
بالوضوء الى الخا ساء فلو دميته رجله في الخف فاراد ان يمسح
بدلاً عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل والغسل ولو
منه وبأقلوا جنب فاراد ان يمسح على الخف بدلاً عن غسل الرجل
لم يجز بل لا بد من الغسل **قوله** لسافر وغاية ما ينبغي فيها

٢٩
منها الصلاة ان جمع سبعة عشر صلاة ودونه ستة عشر **قوله**
ولغيره وغاية المستحب من الصلاة بالمسح ان جمع بالطرسبعة ودون
الجمع ستة كان يحدث بعد الظهر فيتوضأ ويمسح ويصلي بها الظهر
ثم اذا جاء الظهر من الغد جمع الظهر والعصر **قوله** من اخر حدث
فلا يحسب زنا استمراره يوما كان او غيره لتعذر الممسح حينئذ
والعقد لتفرق بين البول والقاريط وبقيّة التوافق في الخلق
ياخره وفي البقية باطلها لتكنه من الطهارة بمجرد ما ولا كذلك
الحاج رمل **قوله** لان وقت المسح يدخل بذلك وليس للابسه
قبلا الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه واعتقوله هذا قبل
الحدث لان وقته تابع لامقصد ودون ثم لا تحب المدة الامن
الحدث وقولا المشرح لان وقت المسح يدخل بذلك اي بالحدث
يفتق من بعد من التجديد وليس كذلك كما تقر الان بحل المسح في
كلامه على المسح الراجع للحدث فلا ينافي استحباب التجديد لان المسح
فيه غير رافع للحدث كما اشار اليه في بعض كتبه **قوله** كرض
وجرح وصورة المسح في التيمم المحض لغير فقد لما ان يتكلف الغسل
وتكليفه حرام على الاوجه لان الغرض انه مضر **قوله** وتيمم لا فقد
ما شاكل للتيمم للبرد وخوفه وبقضية كلام الشيخين لكن قال
الاذري ان لم يره لغيرها بعد الكشف والتقليب قال والذي
في النهاية وفروعها والتحذير والتمتع وغيرها المنع في التيمم
المحض مطلقا **قوله** لان ينزع الاول كذلك ثم يدخلها فان
قلنت على لا اكتفى باستخدامه وليس لانها لا ابتداء كما سياتي

في

في الايمان قلنا انما يكون كالابتداء اذا كان الابتداء صحيحا وهذا ليس
كذلك ذكره في شرح المذهب **قوله** ولو ابتداء اللبس الخ وفارق
عدم بطلان المسح فيما لو ان اللماس من مقرها الى ساقا خفف ولم يظهر
شي من الغرض او العمل بالاصل فيهما ولو ان الاصل عدم جواز المسح
فلا يباح الا باللبس التام واذا مسح فالاصل استمرار الجواز فلا يبطل
الا بالنزع التام **قوله** طاهر الى اخره ثم يعفى عن محل خروجه لشعره
ولو من خثر يبر رطب لم يوجب اليوي في طهره طاهره بفسله سبعة احوال
بالغزيب الطهور ويصلي فيها لغرض والتغافل ما لكن الا حوط تركه
قوله مسح منه بالانجاسة عليه قضيت ان لو مسح محل الانجاسة
امنع لا خنك طهبا جنيها واستشكل لانه ما طهارة وما الطهارة فانها
الانجاسة المعقوفة عنها لم يضر واجيب بان محل العفو اذا انتقل
ما الطهارة اليها لا عن قصد ما اذا كان بقصد كاهنا فلا يعفى عنه
خطيب **قوله** ويمكن فيه تردد الخ اي بلا فعل والا قرب الى كلام
الاكثرين كما قال ابن المهادن المراد النزول فيه كالحج سفر يوم
وليلة المقيم وسفر ثلاثة ايام بلباسها المسافر لانه بعد
انقضاء المدة يجب نزعه فقوته لغزير بان يمكن التردد وفيه
لذلك انتهى ولهذا ما العتد ولا احتاج فيه لتقديم المقيم
مسافرا قال ابن حجر وينجده هذا في السلس وان كان تجدد
اللبس لكل فرض لانه لو تركها الغرض ومسح للمواظلة استوفى
المدة بكمائها فيقدر قوة خفة ثيابها وتكمل تقديره بجملة
الفرض الذي يريد المسح له **قوله** كجوب ضعيف قال

قال في شرح الروض وهو الذي يلبس مع المكعب ومنه خفاف
 القمها والقضاء ذكره الصمري **قوله** لو كان محرما اي لعارض
 كما يشبه اما المحرم لانه فيمنع المسح عليه كحرم لبس خفافا تدريا
 فيمنع المسح عليه لانه فيمنع رخصته والرخص لا تنطبق بالمعاصي ومثل
 الغصوب لا تختص من جلد آدمي فيكفي المسح عليه لانه لحرمة فيه لعارض
قوله لانه اذا مشى ظهر بخلاف سائر العورة اذا كانت توري العورة
 منه عند الركوع لانه بمجرد فتح العري خرج عن كونه خفا بخلاف
 سائر العورة فان الستر موجود والمانع يطرأ بعد ذلك **قوله**
 او لا يقصد مسح شي منها اي وقد قصد اصل المسح كما يرشده اليه
 تقليل الشارح **قوله** لانه ملبوس فوق مسح قضيتة انه
 لو لم يجب مسحها بان لم نأخذ من الصحيح شيئا لم يمتنع المسح على الخف
 الملبوس عليها بخلاف ما لو غسل ما تحتها ثم وضعها فانه
 يمتنع المسح على الخف الملبوس عليها لانه مخاطب بمسحها بعد ذلك
قوله اي اخر ساقد منه يوحى استخفاف التخييل في خفي لا لبس
 الخف وخالف في ذلك بعضهم **قوله** ويكره تكراره وغسل
 الخف اي لانه يعيبه ومنه يوحى ان الخف لو كان من حرير
 او نحوه لا يكره تكراره مسح ولا غسله لانه لا يعيبه **قوله**
 كسح الرأس قضيتة انه لو كان على الخف شعر كفي مسح كالرأس
 والمعتقد عدم الاكتفاء بمسح شعر الخف لانه لا يسمى خفا بخلاف
 شعر الرأس لان الرأس اسم لما ترأسه وعلا **قوله** ولا مسح لشاك
 في بقا المدة فظاهر كلامه ان الشكنا عما يمنع فعل المسح ما دام

موجودا

موجودا حتى لو زال الشك جاز فعل المسح فلو شك مسافرا مسح
 سفرا او حضوا امتنع عليه المسح فلو خالف وتوضعا ومسح وصلي
 في اليوم الثاني ثم تذكر في الثالث انه انما مسح في السفر صلي اذا
 شأ بمسح اليوم الثالث واما اليوم الثاني فيعيد مسحه وصلاته
 للمتردد وصورة المسيلة اذا حدث في اليوم الثاني وتوضعا ومسح
 واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فيعيد المسح فقط وصلاته
 واما لو استمر متظفرا في اليوم الثاني ولم يحدث فيه فيعيد الصلاة
 فقط **قوله** ولا لمن لزمه غسل وان تجردت جنابته عن الحدث
 كما شمله كلامهم عبارة الحارثي او وجب الغسل ما ورد عليه ابن
 المقرئ في الدخايق انه يتناول باطلاقة ما اذا وجب الغسل
 النجاسة البدن او الجمل موصوفا منه ولا يجب النزوع في شي
 من الصورين بل لو غسل رجله في الخف عن النجاسة حيث امكنه
 تطهيرها وهي في الخف اجزاء المسح عليه دون نزوع اتقي وما
 اورد علي الحارثي يرد على المصنف ايضا مساواة عبارته لعبارة
قوله او بما اي ظهر الخ علم منه ان خروج الرجل الى ساق الخف
 بلا بد وغيره مانع كما مر نعم لو جاوز طول المعادة فخرجت الي حد
 لو كان معتدلا ليدري منها منع ذكره في الجميع **قوله** لزمه غسل
 تدمية اي يقصد غسلها عن الغرض وان كان قد غسلها بعد المسح
 لان نيتة الاولى انما تنافي المسح والمسح لا يفي عن الغسل
 ويبدل لذلك ما لو توي الجنب لا يصغر غلط فان جنابته انما ترتفع
 عن اعضا الموصو لا الرأس لان نيتة انما تنافي المسح في الموصو

اي اوله وكذا غسل يوم الجمعة هـ

باب الغسل اي هذا باب بيان موجبات وواجبات
 وسنن الغسل **قوله** بفتح العين وضحاها اما يكسرها فتواسم لها
 يغتسل به من سدر وخوه وهو المعنيتين لغة سيلان الماء على
 الشيء ويشترعا سيلانه على جميع البدن بنية **قوله** لاية فاعترفوا
 المشتاق في المحيض لايه وجها لدلالة من هذه الاية ان المراقبين لها
 تكليفا لزوح من الوطى ولا يجوز ذلك بالغسل وما يتم الواجب
 الا به فهو واجب **قوله** لا تكلا منها مني منعقد ومن شر من الغسل
 عقبها وانما لم يجز خروج بعض لولد على ما تحتد بعضهم لانه لا يتحقق
 خروج منها الا خروج كله ويخوف جماعها بعدا لولادة بلا بل لا ينافي
 جنابة وهي لا تمنع الجماع **قوله** او قدرها من قفدها وان جاور
 طولها العادة كما يقتضيه اطلائهم ونحوها لو خلق بلا حشفة
 يعتبر قدر المعتدلة لغالب امثاله وكذا في ذكر البهيبة تعتبر قدرا
 يكون نسبتها اليه كنسبة معتدلة ذكر الادبي اليه فيما يظهر
 ولوثناه وادخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة لم يؤثر كما يؤخذ
 من قولها وقدرها من قفدها ولا اثر على لوجه كاشله **قوله**
 او قدرها من قفدها **قوله** نعم لا يغسل بالبلح حشفة مشكلا الي
 اخراي لان تحقق جنابته كانا في رجل في فرجه واولج هو
 في فرج امرأة او دبر في جنب يقينا لانه جامع وجومع **قوله** فالصلب
 والتراب لهذا كالمعدة في الحديث قال الزركشي في الخادم انه تعبير
 فاسد لانه يقتضي ان الخارج من نفس الصلب لا يوجب الغسل كما لا
 ينقض الخارج من نفس المعدة وكلامه في شرح المذهب صريح في ان

الحاكم

الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل فكان الصواب ان يقول
 ونفس الصلب هنا تحت المعدة هناك انتهى وهذا هو المعتد خلافا
 لما في الكتاب اما الانسداد الخلق في غنفة كالاصل مطلقا **قوله**
 فان لم يستحكم بان خرج لم يخرج لم يجز الغسل بلا خلاف هذا محله اذا
 خرج من غير الطريق المعتاد اما اذا خرج من الطريق المعتاد فيجب
 الغسل وان خرج لم يخرج كما مر جوابه في سلسل لبوك **قوله** ولذا
 بخروجه وهي ما تستطيه النفس **قوله** فان احتمل كون الخارج
 الخ واذا اختار كونه منيا ولم يغتسل فلا ترتب عليه احكامه
 من حرمة الفواة والمكث وغير ذلك لانا لا نحكم بالشك **قوله** ومكث
 مسلم اي بالغ اما الصبي الجنب فيجوز لولييه تكينه من المكث كالقراءة
 كما ذكره النووي في غناويه وقوله بلا ضرورة اما اذا مكث لضرورة
 كانا احتمل لبلا وخاف من الخروج على نفسه او ماله فلا يحكم عليه
 المكث لكن يجب عليه ان يقيم بغير ثواب المسجد ما تراه الداخل
 في وقفه كان كان المسجد نرايا فيحرم التيمم به ومع ما اذا كان
 المسجد سبطا او مرخا وجلبت المزج فيه ترابا فلا يحكم التيمم
 به وينبغي وجوب غسل ما يمكنه غسله من بدنه لان اليسور
 لا يسقط باللعسور وهذا هو المعتد بلقيتي رحمه الله **قوله**
 بمسجد حلما ما بعينه مسجد كان وقف قطعة شايعة مسجدا
 فكالمسجد في حرمة المكث فيه على الجنب وخوه ونجب قسمته
 قورا ويستحب له اخلها التحية ولا يصح الاعتكاف فيه على المعتد

فمن اذا اوج الصبي في دبر رجل او الرجل في دبر
 وجب الغسل على الرجل وتصل الصبي في كل هذه
 الصور خصوصا وكذا في الرخصة اذا وقعت في هذه
 اذا اطمع صبي حار خشي ولا اذا اطمع
 من المهر وغيره واذا اطمع
 صلاته ولا يقال في عليه الغسل كالانثى
 يوضي على الوضوء قال صار حادثة
 على الولي ان يامر بالغسل ان كان
 فان لم يغسل حتى بلغ وجب الغسل
 فلم يوضي حتى بلغ ولو اغتسل وهو
 ثم بلغ فلا إعادة عليه وقد تقدم
 من شرح التبيه للنووي

قوله لا على غير سبيل أي إذا كانت له بايان ودخل من أحدها
وخرج من الآخر خلافا لما إذا لم يكن له إلا باب واحد فيمتنع كما قاله
ابن العاد **قوله** وخرج منه الكافر فلا يمنع من المكث لكن ليس له ولو
غير جنب دخول مسجد إلا حاجه مع اذن مسلم بالغ أو جلوس قاض
فيه للحكم ويظهر أن جلوس المقي في هذه الأثناء كذلك لأن حجر وهذا
بالنسبة للممكن أما ما لم يخرج عليه الجلوس مع الجنابة لأنه مخاطب
بالفروج خطاب عقاب وقوله ولا من القراءة أي التمكن منها
أما القراءة مع الجنابة فيخرج عليه لأنه مخاطب بفروج الشريعة
خطاب عقاب **قوله** تعلم أنه لا تجب وضوءة واستنشاق
وانا تكشف باطن الغم والأنف يقطع سائرهما وكذا باطن العين
وهو ما يستتر عند انطباق الجفنين وانما تكشف بقطعها كما في
الوضوء **قوله** فتكفي غسلة واحدة عبارة الاستعداد لكن قيد
النوى الخماسة بالحكمة ولا بد منه قيدها السيكي بما إذا كانت
الخماسة لا تخول بين الماء والعقود وكان كثيرا أو قليلا وكان
يحيث يزيلها بمجرد علاقتها لها قال فان امتنع واحد من الاثنين
لم يكف قطعا ولا يحى تقبيدها أيضا بغير المغلظة كما علم
من قوله غسلة واحدة أما المغلظة فغسلها بدون تقريب
أو معه قبل استيفاء السبع لا يبرفع الحدث انتهى **قوله** ومتوقفا
الرافعي ولا حاجة إلى إزاذه بنية لأنه ان لم يكن عليه حدث
اصغروا وكان وقتنا باندراجه وهو المذهب لم يكن عبادة

مستقل

مستقل بل من كمال الغسل وقضيته أنه يكفي فيه نية الغسل
أي أن يأتي بنية بخزيه من نيات الغسل لأنه قدم أن نية الغسل
لا تكفي على المعتد كما تكفي في المضمضة والاستنشاق نية الوضوء
وبه صرح أبو حنيفة الطبري شارح المصباح وابن الرفعة ولا ينافي
ارتفاع الحدث عن أعضاء الوضوء فيها إذا قدمه على الغسل
حصول صورة الوضوء واختار النووي كابن الصلاح تفصيلا
يتوي به وقع الحدث الأصغر ان لم يتجدد جنابته عنه ولا
توي به سنة الغسل وهذا محل ما إذا قدمه على الغسل
أما إذا أخره فان أراد الخروج من الخلاف توي رفع الحدث
والا توي سنة الغسل **قوله** ويحتل الحاق المحرمة المعتد
عدم الحاق لقصور من الأحكام **قوله** صلاة ما ولو كعه
بخلاف ما لو سجد لتلاوة أو شكر **باب الخماسة**
قيل كان ينبغي تاجيرها عن التيمم لأنه يدل عما قبلها وهو الوضوء
والغسل لأعنها أو تقديمها عقب المياه وقد يجاب بأن لهذا
الضيق وجهان أيضا وهو أن زالتها لما كانت شرطا للوضوء
والغسل على ما مر أي على طريقه الرافعي القائل بأن الغسلة الواحدة
لا تكفي للوضوء والغسل إزالة الخماسة وكان لا بد في بعض
من ترايا التيمم كانت أخذة طرفا ما قبلها وطرفا ما بعدها فوسلت
بينهما انتهى ابن حجر والاحسن أن يقال إن إزالة الخماسة لما كانت
شرطا لصحة التيمم والشرط مقدم على الشروط طبعاً فتقدم عليه
ومنع **قوله** مسكرا المراد هنا المغطى للعقل لآذ والمشددة المطوية

والا لم يحج لقططهم ما **قوله** كثر وهي المتخذة من عصبها العنب
وان كانت بباطن حيات العنقود او محتومة بان عضوت لا يقصد
الخنزيرة **قوله** كنج وحشيش وافيون وجوزة طيب وكثير غيره
والمراد بالاسكارا الذي وقع في عبارة الشارح وغيره في نحو الحشيش
بجود تغيب العقل فلا منافاة بينه وبين تغيب غيره بانها محدثة من
تحرر خلافا لمن هم فيه وما ذكرته في جوزة الطيب من انها مسكرة بالمعنى
المذكور والحقا حرام صريح بدائمة المذهب الثلاثة واقضاه كلام
الحنفية انتهى بن حجر **قوله** تغلبا للنجس وقضية ما تقر من الحكم
بتبعيته لا خسران يوجب ان الادمي المتولد بين ادعى وادمية مغلظ
له حكم المغلظ في سائر احكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها
بخلافه في التكليف لان مناطه العقل ولا ينافيه نجاسة عينيه
للمعقوع عنها بالنسبة اليه بل والغيره نظير ما ياتي في الوشم
اذا العذرت اذ لنته فيدخل المسجد ويمارس الناس ولو مع الوطية
ويؤثم لان لا تلزمه الاستعادة وميل الاستوى الى عدم حملها
كحته وجزم به غيره لان في احدا صلبه بالاحمال رجلا كانا وامراة
ولو ان هو مثله ويقتل بالحواسم قيل لا عكسه لنقصه وقبلة
خطه عن مواريث الولايات كالقنيل اولى قال بعضهم ويعيب
ان يلحق بنسبه بالنسب الواطى حتى يرتد انتهى والوجه عدم
الحقوق لان شرطه حمل الوطى واقترانه بشبهة الوطى وهما
متغيبان هنا نعم الذي يتجه انه يزوج امته لا غيب نفسه
لما تقرانه بعيد عن الولايات قال بعضهم ولو وطى ادمي

لا تترك
ان كان
يكنى
رحمة الله عليه
له
يد

تبعه فولدها الادمي ملوك لما فكها انتهى بن حجر والمعتد ان المتولد
بين الادمي والمغلظ طاهرا لعين والقاعدة اقلية والتسك بظاهر
الكتاب والسنة اولى من التسك بالقاعدة وينبغي ان الاحكام المتقدمة
لا تبت له فلا تخلفا كنه ولا توارث بينه وبين الادمي ويعظم عن
الولايات وليس مثلهما زني بل من احدها ولا لئلا يشاء احبها كلب لا بد
منها فتواتع لها ولا دود ميتتها لانه متولد من عقونتها لا من عيناها
قوله خلاف مني غيرها اي الكلب والخنزير والفرع ولو من محبوب
وحنفي وان كان على لون الدم بشرط طهارة المحل الذي يخرج منه
بالا ولا كان متنجسا وتحرم الجماع على مستنجبا بحجارة كما اتي به شيخنا الراملي
رحم الله والعفو عن محل الاستنجاء بالنسبة اليه **قوله** خبر الشيخين
عن عائشة الح استشكل الاستدلال بهذا على طهارة مني غير نبيها
بانه انما ياتي على القول بان فضلاته صلى الله عليه وسلم كفضلاتنا فاذا
ثبتت طهارة منية ثبتت طهارة منينا وهذا ما عليه الشيخان والجمهور
والذي عليه بعض المتأخرين ان فضلاته طاهرة وهو المعتد واجب
بانه ياتي ايضا على القول بان فضلاته طاهرة لانه منية لا يفسد عن
احتلام لانه من الشيطان وهو معصوم والغالب ان منية انما ينشأ
عن جماع وتحتل منية مني زوجته وكانت عائشة تحلنا لئلا يترتب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يسل فيه فتثبت طهارة مني زوجته
وليس غسله ربطا وفر كم باسار ان كان تركه غسلها فضله وقبيل
بالادمي غير المخلط بجامع انه اصل حيوان طاهر ولم يتجسسا للموجب
لانه النجاسة هل هو ملابستها او دخول وقت الصلاة ارضا

والقيام الى الصلاة معا ويحدث بعضهم كحاق ذلك بالحديث **قوله** وهو ما حل
من حيوان البحر **قوله** وجراد وهو اسم جنس واحد جرادية يطلق على
الذكر والأنثى **قوله** بغير ذكاة شرعية كالمذكاة من غير الماحول
كالحمارة اذا ذبح او منته مع فقد بعض بشر وطها كان قطع بعض
الحلقه من المري او كان الذراع من لا تحل منا كحتم لاهل ملته
كالجوسي وكان الذراع محرما والمذبح صيد بري **قوله** وان لم
يسل دم اي خلافا للفقهاء حيث قال بطهارة ميتة ما لا يسيل
دمه وهو ضعيف **قوله** فلا حاجة الى ان يستثنى منها جنتين
المذكاة الخ لان ذبح ام الجنتين وعقرا لتاد وضغطة الصير ذكاة
شرعية يقال وضغطة وجهه الى حائط او نحوه ومنه وضغطة
القبر **قوله** ودم يستثنى منه النقي واللبن اذا خرجا بلون الدم
ودم بيضة لم تفسد وشمل كلامه ما يبقى على اللحم والعظام
ومن صرح بطهارته اذ ادانه معقوعه **قوله** بخلاف غير السائل
كطحال وكبد وعلقة ومسك ولومس ميتة ان تجسد والفقد
والا فهو نجس متجالها والمعتد بخلافه **قوله** وفي العسل قيل ان
يخرج من فم النحل فهو مستثنى من الروث وقيل من ثقبين تحت
جناحيها فلا استثنى **قوله** وروث ولو من غير ادمي ولو من بني
لكن جثم البعوي وعينه يطهارة فضلا لله صلى الله عليه وسلم قال
بعض المتأخرين ان الفتوى عليه وهو المعتد **قوله** اما لبن ما يוכל
كالثور خلافا للسراج البلقيني ويتصور ان يكون له لبن بان يكون
حيث او خلق الله له اطلاقا خرقا للعادة والقرس وان ولدت

لبنلا

قوله ولو من بني
لكن جثم البعوي
عينه يطهارة
فضلا لله صلى الله عليه وسلم
قال بعض المتأخرين
ان الفتوى عليه
وهو المعتد
قوله اما لبن ما يוכל
كالثور خلافا
للسراج البلقيني
ويتصور ان يكون
له لبن بان يكون
حيث او خلق الله
له اطلاقا خرقا
للعادة والقرس
وان ولدت

بقلا والشاة وان احبلها كلب لعموم الابه **قوله** الا نحو شعر
الجحر والمظم المشكوك في طهارته طاهر كما صرح به في الجواهر
قوله وفارته وهي خراج بجانب سرة الطيبة تحت كلفه هذا اذا
انفصلت في حياتها ولو احتمل على الارح او بعد ذكاتها والا فهي نجسة
والزباد طاهر ولو عرق سنوري يوفد يوفد من سنوري كوري ونيفي
عما خالطه من قليل بشعر البروكذا المفبر ويوفد في البحر **قوله** ورطوبة
فخرج وهي ما ابيض متروك بين المذي والعرق ما لم يتحقق خروجها
من الباطن والماسايل من فم النائم قال في المجموع ان كان من معدته
كان خرج منتا بصفرة فيخرج ومن المهورات كان انقطع عند طول النوم
فطاهر وكذا ان شك وقيا من المذهب العفوم من تحت بلواه به كدم
البراغيث قال وسئل الاطباء عنه فانكروا كونه من المعد انتهى
والحرزة البقرية نجسة لانها تجسد في الباطن كالبول **قوله**
اما لوذا تحللته بمصاحبة عيناى ليست من جنسها اما التي من الجنس
فلا تنضرفلو صب على الخمر اخر او نبيذ اطهر الجميع على المعتد كما
لوا باله ولا وجف شر بال ثانيا وعلم الثاني ما عدا الاول فيكفي الحجر
ولو اختلط عصير نخل مغلوب خرا وغالب فلا فان كان مساويا فلكل
انما خبر به عدلان يعرفان ما يتبع الخمر وعدمه او عدل واحد
فيما يظهر واما اذا لم يوجد خبرا ووجد وشك فالوجه ادارة
الحكم على الغالب **قوله** لكن اختار السبكي خلافاه صرح الشيخان كالا
صحاب بصحة السلم في خل الثمر والزبيب وذلك مستلزم لطهارتها
اذا نجس لا يبيع ببيعته ولا السلم فيه اتفاقا الفهم مصرحون بطهارتها

خل النبيخا لخله وان ذاك هو المعتمد مذهبها ودليلا لدليلا فقط
خلافا لما هو من تعبير السبكي المختار انتهى **قوله** في طهر طاهرا وباطنا
والمراد بباطنه ما بطن وباطنه ما ظهر من وجهه بدليل قوله اذا قلنا
يطهارة طاهره فقط جازت الصلاة عليه لا فيه فتنبه لذلك فقد
رايت من يغفل فيمن انقي شرح ابن الشيخ الرمي **قوله** وخرج بالجلد
الشعر ونحوه نعم قال النووي ويعني عن قليله في طهرت بها واستنكته
الركن كشي بان ما لا يتقاسم الا لوقع كيف يطهر قليله قال ولا يخلص الا
ان يقال لا يطهر وانما يعطى حكم الطاهر انتهى وقد يوجه كلام النووي
بان لا يطهرت بها للمشقة وان لم يتبين اثر الداء كما يطهر دون اخر تبعا
وان لم يكن فيه خلل ونارح بعض مشايخنا في القياس بالفرق بين الرن
وبين الشعر بان الحكم على الرن بالخلل ضروري والا لم يوجد خلل
طاهر ولا كذلك الشعر لا ضرورة على الحكم عليه بالطهارة لان
اذا لم تكن ممكنة **قوله** وما يخص لما اخره لما انتهى الكلام على بيان بعض
الاعيان الخمسة شرع في اثارها اثر النجاسة لها اطلاقان تطلق
تارة على الاعيان وتطلق ايضا على الحكم وهو معنى يوصف به
المحل عند ملاقاته لعين من الاعيان الخمسة مع توسط رطوبة من احد
الجانين وهي هذه العين تنقسم الى مغلظة ومخففة ومتوسطة وكل
منها ما يهني وهو ما يحس احدا وصافه عس او نظرا وشم او ذرق
ولا يتصور بغير ذلك من الجواس وحكمه وهو بخلافه كقول جنم ولم
يدرك له طعم ولا لون ولا ريح فالتام ستة **قوله** من جامد اخرج
به المايح وسببا في الكلام عليه وارجح به المايح وسببا في الكلام عليه

واخرج به المايح ايضا وفيه تفصيل فان كان قليلا تنجس بمجرد
الملاقاء واذا اكثر فبلغ قلته ظهر دون الاثلاث لا يطهر الا بالتسبع
مع التزريب والمايح يطهر بالمكثرة وان كان كثيرا لم يتنجس بالولوغ
لان كثرت ما نعد من نجسه كاتابه ومن ثم لو مسح كلبا في المايح
تنجس بده ومن كل لحم مغلظ الاستنجاء من فضلته ولو بالجروان
خرج غير مستحيل على ما شمله كلامهم خلافا لما لو تقاياه فانه يجب
عليه التسبع ثم مع التزريب **قوله** اذا لامعني لتزيب التراب
وقال امام الحرمين هذا يفتى الى ان التراب النجس هل يكفي او لا
ان قلنا نعم فتعم والواجب تراب طاهر ولو تظاير شي من تراب الارض
الترايبه قبل الغسل فهل يجب تزريبه او لا لان المتظاير له حكم المحل
المتظاير منه الا في الثاني كما اعتد شيخنا الطندتاي وهذا الذي
افتي به شيخنا الرمي ولا يفرج عنه اخر وافتي بوجوب التزريب
لان الاستنجاء معيار العموم وقد صرحوا بوجوب التزريب الا
الارض الترايبه قد دخل في عموم المستنقي منه المتظاير من الارض
الترايبه **قوله** قبل مضى حولين لو شرب اللبن قبل مضى حولين
ثم لم يبعدها قبل ان ياكل غير اللبن فهل يكفي فيه النقع ويجب فيه الغسل
لان تمام الحولين نازله منزلة غير اللبن الذي يطهر الثاني كما اعتد
شيخنا الطندتاي وكذلك لو اكل غير اللبن للتفدي في بعض الايام
ثم اعرض عن ذلك وصار يتنصر على اللبن فهل يقال لكل من حكه
او يقال يغسل مطلقا لانه يصدق عليه انه اكل غير اللبن للتفدي
الذي يظهر الثاني قاله شيخنا الطندتاي **قوله** غير لبن ولولين كلب

رواية بلدا وغاسق في قلبه صدقنا هذا من نظاير ابراهيم **قوله**
وليس في هذا القرب قال محمد بن يحيى ولعله يقرب من نصف فرسخ **قوله**
ان امر غير اختصاص ومال اي له او لغيره ويشترط في كل من النفس
والعضو والمال ان يكون محترما والا لم يؤثر الحرف عليه **قوله** وانقطاع
عز وفقة وان لم يستوحش على الاوجه وفارقا لجمعه بانه لا بد له
قوله والبيان خاف خروج الوقت لو قصد من اعلم او من جهن نزوله
هكذا قاله شيخنا الطندناجي اخذ من قوله بخلاف من معه ما
ولو توضا به خرج الوقت الخ والاحسن رجوعه لجميع ما تقدم **قوله**
فلو تيقنه اخر الوقت اي بان يبقى منه وقت يسع الصلاة كلها
وطهرها فيه ولو في منزله الذي هو فيه على المعتد خلافا
لما ورد في محل فضليته التاخير حيث لم يفتقر التقدم
بمجموعة والاك ان التقدم افضل وصورة مسئلة الكتاب
ان يكون في محل يغلب فيه فقد لما والاوجب التاخير وان خرج
الوقت ويجري هذا التفصيل في تيقن السترة او الجماعة
او القيام اخرها فان تيقن خالتا خيرا فضلا وطقن فالتقدم
افضل ولو علم ذو النوبة من منزله حين على تحوير او سترة عورة
او محل صلاة انها لا تنتهي اليه الا بعد الوقت صلى فيه لا اعاده
ويقيم واكسفينه خاف عرقا لو استنقى ولا اعاده عليه كن
حال بينه وبين الماسع مثلا ولو طوطن محل لا مابه الجاه والقيم
ولا اعاده عليه ولا يلزمه النقلة عنه **قوله** وقيل يجب قال
في المجموع وموافق في الدليل فيقيم عن الوحيد واليد بن شمر

شمس

شمس به الراس ثم يقيم عن الجاهين ولا يؤثر هذا الما في صحة التيمم
لوجه واليد بن شمر لا يجب استعماله فيها **قوله** محترم المحترم ما محرم
قتله **قوله** حضرا او سقرا الخ ويعتبر في الحاضر ان يفضل عن مونة
يومه وليسته **قوله** واستعارة التمه ولو جاوز قيمة الالة من الما
اذا الظاهر للسلامة **قوله** وضاق الوقت عن طلب الما فان احتاج اليه
المالك لمعطش ولو مالا او لغيره حالا او اتسع الوقت لم يجب التمه به
كما اقتضاه كلامهم ونقله الزركشي عن بعضهم واقره **قوله** فلا يجب فيه
ذلك ولو كان قبولا من ابا وابن ولو كان قابلا القرض من سواهم
غالب **قوله** ولو لم يسه له ذكره اخر الباب عند ذكره ما يقضي من
الصلاة وما لا يقضي كان او لم يكن البحث هنا في السبب لم يبق التيمم
واما القضا وعدمه بالقيم فيسبب في اخر الباب **قوله** او ضله في رحله
بان علم فيه ثم جهله فيه لظلمة او غيرها **قوله** اعاده وان اعز في الطلب
قوله اضل رحله في رحله واودج الما في رحله ولم يشعر به او لم يعلم
بغير خفية هناك بخلاف ما لو كانت ظاهرة فكل من اعاده **قوله**
قيمهم مع وجوده ويترودا الما وان رجا الما في غدر ولو كان معه
ما ان طاهر ونجس وعطش قبل الوقت شرب الطاهر او فيه قال
الما ورد في اخره ليشرب النجس ويتطهر بالطاهر لانه صار يدخل
الوقت مستحقا للطهارة ومشي عليه الراعي وصح في اصل الروضة
انه ليشرب الطاهر ويقيم واختاره في التحقيق وصوبه في المجموع
قال لانه لا محل لشرب النجس الا عند فقد الطاهر فوجوده كعدمه
وقوله صار مستحقا للطهارة ممنوع في هذه الحالة انتهى ومثل

المرطش ما لو احتاج اليه لبيل كعك ولت سويق و طبخ طعام
اذا احتاج اليه حالا ما لو احتاج اليه ذلك في المستقبل فلا
ولهذا جمع بين كلامي لولي المعرفي وابن المقرئ ويرشد الى هذا
قولا ابن المقرئ ولا يدخره فانه يقيم انه لو احتاج اليه حالا
كان العطش واستنشكها اذا كان ذلك في مملوك اذا تحسرن
فيما كثر منه في الزيادة على من مثالي الما وهي مانعة من الاحتياج اليه
كما هو واجب بان التحسرن في الزيادة محقق بخلافه في نقص المملوك
انتهى **قوله** قول عدل في الروايات ان لم يكن عارفا بالطب
فان كان عارفا بما كفى بمعرفة نفسه فان لم يكن عارفا به ولم يجد
طيبا وخاف محذورا فعلى ان يفي السجى لانه لا يقيم بقله عنه
التووي ثم قال ولم ارمز واقفه ولا من خالفه قال الزركشي قد
وافقه الروايات وخالفه البغوي فافني بانه يصلي بالتيمن ثم يعبد
اذا وجد المخبري واخبره بخوان التيمم وعدمه فقد للاعادة
لا لوجوبها لانها وجبت قبل ذلك وانما قيدها بذلك لانه لا فائدة
لها قبله ومنه لو خذ انه لو اعاديا الوضوء مطلقا لم يسيله
مصورة مما اذا اراد الاعادة قبل التيمم فان لم يجد المخبر واستقيم
لزمه الاعادة اذا يرى قال الاستوي وهو المتخذ اللاتقبحا من
المشروع لا سيما عند قيام المظنة التي هي المرض **قوله** اذا استعمل
اي حرم **قوله** ووجب مسح كل سائر شامل لما لو كانتا لجبهته في راسه
بان عتقا ولم يتوق منه الا ما لا بد منه للاستسكان فيجب مسح كلهما ولا يجب
التيمم معه لان الواجب في الرأس مسح المبعوض هذا ما ظهر بعد

امان

امان النظر ومحل وجوب مسح السائر ان اخذ من الصحيح شيئا لا
ستمسك كما هو الغالب فان لم يأخذ شيئا لم يجب مسح **قوله** ولا يجب
مسح محل العلة وان لم يقرب لانه واجبه الفسل فاذا اتفقد فلا
فايدة في المسح بخلاف المسح على السائر لتشبهه بالمسح على الخف **قوله**
ويندب ان يجعل كل واحدة كعضو واحد قال في المجموع فان قيل
اذا كانت العلة في وجهه ويده وغسل مسح الوجه ولا جاز لولا
تيممهما فلم لا يكفيه تيمم واحد كمن غمس العلة اعضاءه فالجواب
ان التيمم هنا في ظاهره فحينما التيمم فلو كفاه تيمم حصل تطهير الوجه
واليد في حالة واحدة وهو ممتنع بخلاف التيمم عن الاعضاء كلها
للسقوط التيمم بسقوط الفسل انتهى **قوله** وانما اعاد التيمم
الواحد وان تعدد ولا على المعتمد وما ذكره الشارح في شرح ارض
من اعادة التيممات الاربع بناء على طريقه الما في الغاييل باعادة التيمم
وغسل ما بعد العليل وسقط التيمم لم يخرج بالبر في غسله وما بعد
ان كان محدثا حدثا اصغر بخلاف الجنب في غسل محله فقط لا يرفع
لصوق ليوهمه **قوله** في كبريئتها التيمم الخ **قوله** ولو برمل لاه
يلصق بخلاف ما يلصق بالعضو وعلى هذا التفصيل المصريح به في
المجموع تحاما وقع في كتب التووي من اطلاق الاجزاء واطلاق عدمه
قوله ودخل في التراب المذكور المحروق منه وكذا ما يوكلسفها كالماء
وطينه صرا المسح بالطفل كما صرح به جمع وما اخرجته الارض من
المدر وانما اختلط بلباعها كجوف العين جف وان تغير لونه او طعمه او ركه
واليطا وهو ما في مسيل الما والسبي الذي لا يثبت ما لم يعلم مع

باليد من معاوان يمسح بيده لا يتجو خرقه وان يمسح احدى راحتيه
بالاخرى عند فراغ مسح الذراع وان يتعهد بخواتم وق والقبيل
من الانف على الشفة فان كثيرا يعقلون عنه وليس اتصال اليد
والمسح فلا يقنو قطعه يرفع اليد ووردها ولا يصح كلف مسافر
نفسه ما غشيته من غبار السفر لان كثف **قوله** فجوزه كتحيلة
السواب ما وطنه كطابوع ركب واطباق غيم وتيقنه في حد
القرب وان ضاق الوقت بحيث لو توضأ خرج الوقت لانتفا
المسح في التيقن وجوب الطلب في غيره وان قل لوجوب
استعمال الماء قصر كما مر ولا اثر لتوهم السفل لان الطلب لا يحصلها
غالب المضنة لها ولا لوجود الرقبه بعد الشروع في صوم الكفاره
والحيض بعد اثنائها لعدة لانها مقصودان لاختلافها بخلاف التيمم
قوله فان كان ثمر مانع ومنه ان يمسح من يقول عندي للعطش
ما اولفلات الغايب ما اوو السامع يعلم غيبته اي وعدم ضاه
كما هو ظاهر خلاف عندي ما لفلان فيبطل تيممه لان المانع لم
يات الا بعد التوهم ولوراه اثنا طواف او قراة تيمم لها بطلان تيممه
وان نوى قراة قدر معلوم لعدم ارتباط بعضهما ببعض قاله
الرواي في **قوله** فلا تبطل وان كانت نقلا فله اتمامها لكن يبطل
التيمم بسلامه منها فلا يبيح له سبوعليه وان سلم تاسياله وله
ان يسلم الثانية لانها من خواج الصلاة والمبطلان بسلامه
مستمر وان تلف الماء ولو علم تلفه قبل فراغه **قوله** بعد وجود
الماء او معد بطلت لا قبله على المعتد رملي **قوله** وقطعها افضل

وانما لم يسن قلبها نقلا والتسليم من ركعتين كنفرد قدر في
صلاته على جماعة لان تأثير روية الماء في النفل فهو في الفرض **قوله**
ليخرج من خلاص جرم اتمامها حتى لو نوى عادتها بالما بعد
فراعتها كان الافضل القطع كما سئلهم كلامهم بخلاف ما لو كان في
جماعة وكان بحيث لو قطعها وتوضأ صلاها منقرا اقال افضل
الا استمرارا خلافا لا بجر في الثانية ووقا قاله في الاولى **قوله**
ان ضاق وقته اي بان لم يتوهم تيممها **قوله** فلهما تكيينه
من الموطأ ولوراته حايق تيممها ولو جامعها وجب النزاع لبطلان
طهرها بخلاف ما اذا راه هو والبر في اثنا الصلاة كروية الماء فيها
فان كان على العضو سائر ووضع على حدث او على طهر في اعضا
التيمم بطلت وان لم يكن عليه سائر او كان ووضع على طهر
في غير اعضا التيمم فلا تبطل **قوله** فلو تذكر التنسية بعد الح
ويفرق بين هذا وبين من توضأ احتياطا ولم يشاك في الحدث
ثم بان علاقته لانه فعلها بنية الفرض والوضوء متبوع به **قوله**
لانه قد يوههم تعلقون بتييمم ليا حره واليهام ذلك انما يروج
على غير عارف بالعربية قاطع للنظر عن السياق ذم المقرر فيها
انه اذا وجد فعل وما فيه رايحه كان التعلق بالفعل فقط
وبفرض عدم النطو لهذا وانما الفقهاء لا يقيدون به في السياق
انما هو في نية فرض واستباحته مع غيره تبع لكانته في حجر **قوله**
صلى كذا منهن بتييمم وهذه طريقه ابن القاصر الثانية طريقه ابن الجدا
وهي المشهورة المستحسنه عند الاصحاب **قوله** ولو قبل الاثنان

بشرطه وخطبة الجمعة واجتهاد في قبله **قوله** ويدخل وقت صلاة
الجمعة بانقضاء الغسل اي الواجب **قوله** الا وقت الكراهة اي اذا
يتيم ليصلي به في وقت الكراهة اما اذا تيمم لم يصل خارج الوقت واطلق
فانه يصح تيممه وهذا قاعدة في القضا وعدمه لنشأ التيمم وغيره
وهي ان العذر اما عام وهو ما يغلب وقوعه واما نادر وهو ما دام
فلا قضا في العام والدايم لما في اجابته مع احدهما من الحج او غيره
وهو ما قتال مباح او فرار مباح ولا قضا ايضا وغيرهما فيجوز
العام المضر والسفر ولو قصيرا اذا تيمم فيه لفقد المواصل ثم جرد
فلا قضا ومثاله النادر الدائم سلس لبول وخو ومثاله النادر
غير الدائم ما ذكره بقوله وعلى فاقتد الطهورين وعد القتال والفرار
من النادر غير الدائم راي يخالف لما في الروضة من كون القتال
من العام ومثله الفرار **قوله** ان يصل الغرض بحركة الوقت اي
اذا انقطع رجاءه وان انتفع الوقت والمات في هذه الحالة
صلاة صحيحة ليطالفا بالحدث والكلام الا جنبي وخوها جزيا
ويرويه الما والقراب في ثنائها على الصحيح اي سواره في موضع
يغلب فيه وجود المام لا ومثل الروية يوهما كما حثه شيخنا
ابن الرمي ولا يقال ان توهم الما لا يوشق في ان الصلاة مطلقا اي سوا
اوجب قضا وهما ام لا لان تلك صلاة صحيحة بالاتفاق وهذه تختلف
فيها وهل العادة فرضها والا ولي او كلاهما واحدها لا يجتمع اقول
او اوجه والجمهور على الاول والافقه كما في المجموع الثالث **قوله**
وخرج بالفرص لنقل فلا يفعل حتى لا يسجد فيها لسوا وثلاثة

قوله

قوله يحل ينذر فيه اي اذا صلى فيه كما هو الغالب قالو تيمم في موضع
ينذر فيه فقد وصل في موضع يغلب فيه عدمه وليستوى فيه الاثر
فلا قضا فالعبارة محل الصلاة لا محل التيمم **قوله** سقره عصبية
خرج العاصي اقامته فلا قضا عليه خلافا لبعض الشراح وانما يصح
تيمم العاصي بسفوره للنقد الحسني بخلاف تيممه لتخو مرض وعطش
مع وجود الما فانه لا يصح حتى يتوب **قوله** فباسا على ما سح الحق يوحذ
متدانه لا يد من الطهور الكامل على المعتد **قوله** على كثير جاوز
محله وحصل بفعله وهذا كما ترى انما ياتي بقا على عدم وجوب تقدم
ازالة النجاسة على التيمم اما اذا قلنا بانها يجب تقدم ازالة النجاسة
عليه فيكون وجوب القضا لعدم صحة التيمم لاعداء العقوفان فرض
طه والنجاسة بعد التيمم فلا يبا **قوله** ويجب نزع الخلع من ان مسحه
انما هو عوض عما اخذ من الصحيح وانه لو لم يخذ شيئا منه لم يجب
مسحه وحينئذ ينتج حل قوطهم بوجوب النزع فيها وتقصيلهم
بينه الموضع على ظهوره على حدث على ما اذا اخذ شيئا منه والا لم يحل
نزع ولا قضا لانه حينئذ كعدم المسح انتهى بخبر وهذا محله او في الخلق
في غير اعضا التيمم اما اعضا التيمم فيجب لقضا مطلقا وان اخذ من
الصحيح شيئا لنقض اليد والميدل **باب** **قوله** المبيحة **قوله**
بعد فراغ الرحم من الحمل ولو علقه ومضغته اي وقبل مضي خمسة
عشر يوما من نحو الولاده **قوله** تسع سنين ولو باليلاد الباردة
قوله قرية اي هلاله لان السنة الهلالية ثلاثا واربعة وخمسون
يوما وخمسون يوما وسدس مخرجا العددية فالق ثلاثا واربعة وستون

او في الخلق

يوما لا تنقص يوما ولا تزيد يوما **قوله** من زاني ولا اخر لسنه
 اذا دامت حبة فهو ممكن في حقها وقال المحامي اخره سنون سنة
قوله بالاستقراء من الامام الشافعي رضي الله عنه اذا ضابط بشي
 من ذلك لغة ولا شرعا فرجع فيه الى المتعارف بالاستقراء **قوله**
 بالاجماع فقد تكثرت المرأة دهرها من غير حيض **قوله** بعد غالب
 الحيض فان كان الحيض ستا فثلاث وعشرون او سبعا وثلاث
 وعشرون ولو وجد نسا يخالف عا دقن ما من فلا عبرة لهن
 لان استقرا الاولين اتم **قوله** وعبور مسجدا لا يخرج بالمسجد
 غيره كصلي العبد والمدسة والرباط فلا يكره ولا يحرم عبور
 على من تركوا انتهى وهو مشكل واجيب بانه لعارض لا لذاته بخلاف
 المسجد فان التحريم لذاته او ان المسجد يحرم عبوره وان توهنت
 التنجيس بخلاف غيره فلا يرد من التحقيق والظن **قوله** ويجزئه
 اي ما جدد وليس واجبا حال الحيض **قوله** بخلاف الصلاة
 اي فلا يجب قضاؤها ويكره كما في البحر والشامل بل يحرم كما قال
 البيضاوي وهل تنقذا ولا قياسا سيما في الاوقات
 المكروهة عدم الانعقاد على مقتدا القولين وخالف في ذلك
 شيخنا ابن الرمي فقال بالانعقاد على القول الاول والاساوي
 القول بالتحريم **قوله** ولقط مباشرة من زاني ولا يحرم الاستمتاع
 بما فوق السرة وتحت الركبة قطعا ولا بها على ما اختار الجزم بجوازه
 في المجموع بعد ان قال لحرار الاصحاب فيه نقلا وسكتوا عن مباشرة
 الحائض لزوجها بما بين السرة والركبة كسفره قال بعضهم والقياس

تحريم

تحريمه والمعتمد عدم التحريم اذ لم يمنعها من الاستمتاع والكلام
 فيما اذا باشرت بما لا يحرم عليه مباشرته اما اذا باشرت بما يحرم
 مباشرته فيحرم عليها كان باشرت بما بين سرتها وركبتها ولو
 فيما وراء سرتها وركبتها **قوله** والاستحاضة قال الجلال المحلى
 في شرح الاصل وهي ان تجاوز الدم اكثر الحيض ويستمر وهذا
 اصطلاح غير مشهور والاصطلاح الثاني وهو المشهور وهو الذي
 تراه المرأة في غير ايام الحيض والنفاس فيدخل فيه ما تراه الصغيرة
 والايسة **قوله** ولم تكن في الحشوصاية وانما حافظوا على صحة نفق
 الصوم هنا لا على صحة الصلاة عكس فاعلوه فيمن اتبع يعفى
 قبل الفجر وطلع الفجر وطرفه خارج لان الاستحاضة علة مزمنة
 كالظاهر وانما خلوها عينا الصلاة هنا لتعذر عليها قضاء
 الصوم للحشو ولان المحذور هنا لا ينفى بالحلية فان الحشو
 يتنجس وهي حاملة له بخلافه هنا كما انتهى **قوله** لكل من وتصل
 معه ما شئت من الغل قبل الغرض وكذا بعد خروج وقتة على
 الاصح خلافا لما صححه في المجموع من انها لا تستبيح بعد الوقت
 وتحل كلام المجموع على غير الراية وكلام غيره على الراية **قوله** وقته
 متعلق بجميع ما قبله افاد بانه يشترط ان يكون الغسل والحشو
 والعصب والتطهر بعد دخول الوقت لا قبله **قوله** وان تبادر
 به اي بالغرض قضية تعبيره بالفرض انه لا تجب المبادرة بالنفل
 ويدل له جواز فعله بعد خروج وقت الغرض كما في الروضة
قوله بان عاد قبل اسكان فعل الطهر والصلاة كركعتين للمسافر

قوله ويجزئه
 هذا من قول
 الله تعالى
 انما امرت
 الرمي الصغير

واذا لم تعتد الانقطاع واخيرها عارف يانه لا يعود الا بعد ما
 يسميها او يعود قريبا فحكمه كاعتياؤها **فصل في الاله**
سبحانه اعلم ان المستحاضة اقسام سبعة مميزة وغيروها
 وكل منهما اما مبتدأة او معتادة وهي اما ذكره للقور والوقت
 او ناسية لهما ولا حد لها ذكره للاخر **قوله** ثم انقطع خج انقطع
 ما لو استمر فان كانت مبتدأة فغير مميزة او معتادة علمت
 بعادتها كما قالوا فيها لورات خمستها المعهودة اول الشهر
 ثم تقار بعة عشر ثم عاد الدم في يوم وليلة من اوله طهر ثم
 خمسة ايام منه ويستمر دورها عشرين انتهى ابن حجر **قوله**
 وخرج يزادني لامع طلق الدم الخارج مع طلقها فليس بحيض لانه
 من آثار الولادة كما انه ليس بنفاس لتقدمه على انفصال الولد
 بالهودم فساد نعم المتصل بحيضها المتقدم اذا انقطع مع طلقها
 او لادفقا حيضه والانقطاع ليس قيديا فلو استمر كان حيضا
 وقد حذف قيد الانقطاع في شرح الروض **قوله** فيخرج احد الدين
 مما زاد منها فماله ثلاث صفات كاسود تخين منتن اقوي ماله
 صفتان كاسود تخين ومنتن وماله صفتان اقوي ماله صفة
قوله فان استويا فبالسبق كاسود تخين واسود منتن وكاحر تخين
 او منتن واسود مجرد **قوله** فالضعيف وان طال فلولرات يوما وليلة
 دما اسود ثم احمر مستمرا سنين كثيرة فان الضعيف كله طهر لان
 اكثر الطهر لاحد له **قوله** والقوى حيض اي مع ضعيف او ناسية
 كان رات يوما وليلة سوادا ثم كذلك حمرة او ناسية كانه سوادا
 وهكذا

وهكذا الي خمسة عشر اطبقت الحمرة الي اخر الشهر فحيضا فيه النف
 الاول او كحد وبعد اضعف منه وكان القوى ولا حقه قد
 صلح لان يكونا حيضا كان رات خمسة سواد ثم خمسة حمرة ثم خمسة
 شقرة ثم اطبقت الصفرة فاسوي الصفرة حيض **قوله** بان يكون
 خمسة عشر يوما متصلة اي اسقى الدم بخلاف ما لورات عشرة
 ايام سوادا ثم عشرة حمرة مثلا وانقطع فافها تعمل بتمييزها مع نقص
 الضعيف عن خمسة عشر ولا يرد ذلك على السارح لوضوحه **قوله**
 او فقدت عطف على قوله لا مميزة **قوله** وحيث اطلقت الميزة باليقيني
 انه لا يطلق عليها اسم الميزة بلا قيد ومن ثم اطلق عليها في الروضة
 انها غير مميزة فلا اعتراض على اصله وان عطف فقدت على رات انتهى
 ابن حجر **قوله** تسمى ميزة اي غير معتدة بتمييزها **قوله** قدرا ووقتا وان
 زاد الدور على تسعين يوما كان لم تحض من كل سنة الا خمسة ايام
 فهي الحيض وباقي السنة طهر **قوله** وهي ناسية حيضها قدرا ووقتا
 نحو غشا وغفلة **قوله** وقراءة في غير الصلاة ونحو من مصحف والمبش
 بمسجد وبحث الاستوى جواز البش اي حيث شامت التلوين للصلاة
 او عتكافا وطواف وهو متجهما انتهى المعتمدان محل جواز البش اذا
 توافقت صحة ذلك للعبادة على المسجد كطواف واعتكاف والا فلا
 انتهى ملي **قوله** لاحتمال كل زمن يمر عليها للحيض وان وصلت لسن
 الياس **قوله** وتغتسل لكل فرض ولو نذرا وصلا جازة لا تغفل فلا
 تغتسل له كما بحثه في المجموع وجزم به ابن الرقعة وغيره بالتصليبه
 قبل الفرض وبعد بطهارة الفرض تبعاله كالميت **قوله** يلزم المستحاضة

الموخرة ايمان اخذت لا لمصلحة الصلاة **قوله** تقصوم لها من ثمانية عشر
وضابط هذه الطريقة ان تقصوم قدرا عليها متواليا في خمسة عشر
يوما ثم تقصوم قدره متواليا من سابع عشر صومها الاول ثم تقصوم
يومين بين الصومين سوا اتصالا بالصوم الاول لا وسوا او قعا
بمجموعين او متفرقين ويجري هذه الطريقة في اربعة عشر يوما
ثم ادونها **قوله** ويمكن قضاء يوم الح اشارة الى طريقة اخرى وهي ان تقصوم
قدرا عليها متفرقا في خمسة عشر يوما مع زيادة صوم يوم ثم
تقصوم قدرا من سابع عشر صومها الاول من غير زيادة وهذه الطريقة
تاتي من سبعة ايام ثم ادونها هذا كله في غير المشايخ اما هو فينذر او غير
فان كان سبعا صامته دلالات مرات لثلاثة منها من سابع عشر
شروعها في الصوم الاول بشرط ان تفرق بين كل مرتين من الثلاثة
يوم فالثلاث حيث يتاخر الاكثر فان كان اربعة عشر يوما فادونها
صامت له ستة عشر ولا ثم تقصوم قدرا للتابع ايضا ولا انتهى
قوله او بالعكس ويحفظت قدرا للدور وابتداه وهذا قال
في المروضة وحافظه القدر انما تخرج عن التجهر اي اطلقا فاختلطت
مع ذلك قدرا للدور وابتداه اذ لو قالت كان حيض خمسة واضللتها
في دوري ولا اعرف غير هذا المتيقنة اي طلقه وكذا لو قالت
كان حيض خمسة ودوري ثلاثين ولا اعرف ابتداءه او حيض
خمسة وابتداه في يوم كذا ولا اعرف قدره **قوله** واكثره ستون
الح فلو ولدت ولم تزد ما تم راته قبل مضي خمسة عشر يوما من ولادتها
كان نفاسا لكن بعد تحسب لمدة من حين دويته او من الولادة فيه

تناقض

تناقض والعقد ما جمع به السراج البلقيني ان الاحكام تكون من حين
الدويته المدة من حين الولادة فيجب عليها قضا الصلوات الواقعة
في زمن النفاخا يده ايدري سهل الصعلوكي معنى لطيفا في كون
اكثر النفاس سنين يوما ان المني يكثر في الرحم اربعين يوما لا يتغير
ثم يكثر مثلها علقه ثم مثلها مضغة ثم ينفع فيه الروح كما جاء
في الحديث الصحيح والولد بعد يدم الحيض وجنيته فلا
يجتمع الدم من حين نفع الروح فيه لكونه غذا للولد وانما يجتمع
في المدة التي قبلها وهي اربعة اشهر واكثر الحيض خمسة عشر
فيكون اكثر النفاس سنين يوما انتهى خطيب **قوله** فتدو المبتدأة
المميزه الح واذا ردت غير المميزه الى مردها عادة او حجة فهي في الحيض
اما متقدمة فهي طاهر بعد مردها في النفاس على قدر عادتها
في الطهر ثم طاهر على قدر عادتها في الحيض ثم تستمر كذلك واما
مبتدأة فتدورها بعد مردها في النفاس دورا المبتدأة في الحيض
والطهر ويكون الطهر متصلا بالمرد والحيض بعده **كتاب**
الصلاة قوله ولا تزد صلاة الاخرى وصلاة المريبين التي
يجريها على قلبه **قوله** خمس ولا تزد اجمعه لانها من جملة الخمس
في يومها كما سيعلم من كلامه ولم تجتمع هذه الخمس لغير نبينا وورود
وورد ان الصبح لادم والظهر لداود والعصر لبلان والغرب
ليعقوب والعشاء ليونس ولا ينافيه قول جبريل في خبره الذي
بعد صلواته الخمس لهذا وقت الانبياء من قبله لاحتمال انه قد ظهر
على الاجمال وان اختصر كل من ذكر منهم بوقت انتهى ابن حجر **قوله** وادونها

موسع الي ان يبتغي ما يسعها اي كلها بشر وطها **قوله** لرمه الغرم علي فعلها
 تحيل انما يجب الغرم علي فعلها حيث لم يسبق التاخير كما لا يراد وفيه نظر فترت
 بعضهم مردد بانك يلزم مراد جمع التاخير الشامل للمندوب والواجب دينته ولا عصي
 وكانت خفيا واذا اخرها بالنية ولم ينطق موته فيه لم يعصه كما انه لم يقصر لكون الوقت بخروا
 ولم يخرجها عنه بخلاف **قوله** وقت ظهر الي اخره قال الجوهر في الظاهر بعد الزوال
 ومنه صلاة الظهر وفرض الصلاة ليله الاسراء ولم يجمع جميع تلك
 الليله لعدم العلم بكيفية وقتها فان جبريل لما علم له ابتداء بالظهور اشار الي
 ان دينه سيظهر علي الاديان ظهورها علي بقية الصلوات **قوله**
 ووقت حرمة الحج ونوع فيه بان المحرم التاخير لا يتبعها فيه ويرد
 بان هذا لا يمنع تسميته وقت حرمة بذلك الاعتبار **قوله** فوقت
 عصر من اخر وقت الظهر قال الاسنوي غير انه لا بد من حدوث
 زيادة وان قلت وتلك الزيادة من وقت العصر لان خروج وقت
 الظهر لا يكاد يعرف بدونها وقبل ان تقام من وقت الظهر وقبل فاصلة
 بينهما والعصر لغة العشي قال الجوهر في ومنه سميت صلاة العصر
 وهي الصلاة الوسطى **قوله** الحديث به من غير معارض فمضى افضل
 الصلوات ويليهما الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة
 وانما فضلوا جماعة الصبح والعشاء لانها بينهما اشق فتميز بين حجر **قوله**
 فوقت مغرب الحج لو عادت بعد الغروب عاذا الوقت كما ذكره ابن العماد
 وقضية كلام الزركشي خلافه وانما لو لنا خرغرونها عن وقتها المقنن قد
 غروها عنده وخارج الوقت وان كانت موجودة وما ذكره اخره بعيد
 ولنا اولاه لا وجه ما قاله ابن العماد **قوله** اعتبر بعد الغروب ومن